مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني والعشرون – العدد الأول – (2020) 63- 103
المعهد العربي للتخطيط

دور الصناعات اليدوية والحرفية في التنمية الاقتصادية المحلية بجمهورية مصر العربية: دراسة في تحليل السياسات

محمد حسن*

ملخص

تحاول الدراسة أن تفحص الدور الذي تقوم به الصناعات والحرف اليدوية في التنمية المحلية من جانب، وأهم الفاعلين الرسميين في صنع سياسات الصناعات الحرفية واليدوية من جانب أخر. وقد شهدت الفترة من (2010 – 2019) عدداً من المتغيرات الإيجابية لدعم هذه الصناعات، وتتمثل أبرز هذه التغيرات في تأسيس أول غرفة لصناعة الحرف اليدوية وإنشاء أول مجلس تصديري للصناعات اليدوية. وصدور مجموعة من القوانين والتشريعات المشجعة للتصدير والميسرة للعمل الإنتاجي وخصوصاً اليدوي والحرفي. وارتفاع كل من صادرات الصناعات اليدوية وأعداد المعارض المحلية والإقليمية والدولية المهتمة بالصناعات اليدوية والحرفية والتي ساهمت في زيادة الوعي والتعريف بأهمية هذه الصناعات. وإعادة هيكلة عدد من المؤسسات الاقتصادية كإعادة هيكلة جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجي وتأسيس جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، والاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر. وإيراد تلك الصناعة الهامة في برنامج عمل الحكومة. وفي حين جاء إنشاء غرفة لصناعة الحرف ومجلس تصديري وإصدار عدد من القوانين المشجعة للصناعات اليدوية والحرفية كتطور كبير في جانب التشغيل والاستثمار إلا أن الممارسة العملية وما انتهت إليه الدراسة تؤكد أن هناك عدد من المشكلات التي لا يزال يعاني منها قطاع الصناعات الحرفية واليدوية مثل تعدد الفاعلين المحليين في صنع السياسات المتعلقة بهذه الصناعة في مصر وعدم وجود سياسة عامة للصناعات وغيرها من المشكلات، ما كان له عميق الأثر على أداء تلك الصناعات اليدوية والحرفية. وتحاول هذه الدراسة أن تفحص الدور الذي يقوم به الفاعلون الرسميون في صنع السياسات العامة الخاصة بالصناعات اليدوية والحرفية في مصر من أجل الوصول إلى ميزات تنافسية لهذه الصناعات والمساهمة في التنمية المحلية.

The role of Handicrafts and Crafts in Local Economic Development in Arab Republic of Egypt: Study in Policy Analysis

Mohamed Hassan

Abstract

This study examined the role of the formal actors in Handicrafts Industries in the process of policy analysis in Arab Republic of Egypt. Egypt witnessed progress and development in Handicrafts Industries, from (2010-2019) a lot of institutional and legislative framework were initiated. A first chamber of handicrafts industry was established, a handicraft export council and restructuring economic institutions such as restructuring the handicraft industries and productive cooperation on the legislative level a set of laws and legislations encouraging export and facilitating productive work were issued, along with other numbers of local, regional and international exhibitions for handicrafts, which contributed to raising awareness of the importance of handicrafts. Despite of these developments, a number of obstacles still exist, this paper is trying to explore the effectiveness of policies and cooperation among the formal and informal actors of Handicrafts Industries in Egypt.

*مدرس السياسات والإدارة العامة والمحلية –معهد التخطيط القومي، البريد الالكتروني: m.hassan@inp.edu.eg

مقدمة

تعد الصناعات والحرف التراثية واليدوية من الصناعات المحلية الإبداعية التي تُعبر في جانب من جوانبها عن تفاعلات المواطنين مع بيئتهم المحلية. فهي أحد القواعد الرئيسية للنسيج الاقتصادي. ولا ريب في كون تلك الحرف والصناعات اليدوية والتراثية مجال خصب للإبداع والابتكار وتعبير عن الميراث الثقافي المحلي لأي دولة. حيث تشكل أحد أدوات ايجاد فرص العمل وتحسين الدخول ورفع مستويات المعيشة ومراعاة العدل بين الجنسين وتقليل حدة الفقر ومحاولة تحقيق التنمية المحلية فضلا عن أنها مجال من مجالات الاستثمار فهي أحد مصادر التنمية الاقتصادية المحلية وعامل من عوامل زيادة التبادل التجاري والسياحي بين الدول. وعلى مدار السنوات الأخيرة برزت مكانة تلك الصناعات والحرف اليدوية في إثراء عملية التنمية حيث بلغ حجم التجارة العالمية للحرف اليدوية والتقليدية عام 2018 ما يزيد عن 100 مليار دولار (الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستعلامات، 2019) وحظيت بمكانة في جدول الأعمال الدولي للتنمية فلم تقتصر فوائدها على الاعتبارات الاقتصادية والمالية وحسب إنما تجاوزته إلى جوانب تتعلق بتوليد جملة من القيم والفضائل.

وتزخر مصر بالعديد من الحرف والصناعات اليدوية التي يمكن أن تفتح لها آفاقاً لتنشيط الاقتصاد كونه أحد القطاعات الواعدة التي تسهم في الاستثمار والإنتاج والتشغيل والسياحة إلا أنه ومع التقلبات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها مصر في العقود الأخيرة واجهت تلك الحرف والصناعات عدداً من التحديات الأمر الذي دفع بالدولة نحو علاج بعض تلك المعضلات ووضع حد للصعوبات. ويظل المجتمع المحلي في مصر يواجه تحديات اكتشاف الفرص والإمكانيات الاقتصادية الخاصة به ويحاول التغلب على المعوقات التي تحول دون تحقيق التنمية والاستثمار.

المشكلة البحثية

تشير عدد من الدراسات الى وجود علاقة إيجابية مترابطة بين الصناعات اليدوية والحرفية وبين التنمية المحلية من جانب، وبينها وبين التشغيل والاستثمار والتصدير والاقتصاد ككل من جانب آخر.

وقد سعى المشرع المصري لمواكبة التغيرات الاقتصادية العالمية خصوصاً في جانب الاقتصاد الإبداعي فعُدل قانون الاستثمار رقم 72 لعام 2017. وجاء قانون الهيئة العامة للتنمية الصناعية رقم 95 لعام 2018 ليعالج قضية التصنيع المحلى. وبموجب قرار رئيس الجمهورية في نوفمبر 2014 تم تنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر. فضلاً عن العديد من المبادرات الرسمية والخاصة والأهلية والمعارض الدولية والإقليمية والمحلية والهادفة لدفع الجهود وتحسين هذا القطاع وعودة الثقة فيه مرة أخرى.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الوزارات والهيئات الرسمية للمساهمة في تشجيع الصناعات اليدوية والحرفية إلا أن هذا التعدد في الفاعلين الرسميين يواجه عند التنفيذ بمشكلات يمكن إرجاعها لاعتبارات لم تؤخذ في الحسبان عند الإعداد لتلك السياسات، مما يهدد بعدم الاستقرار والتشتت.

وفي هذا المضمار، تحاول الدراسة الإجابة على تساؤلات رئيسية كما يلي:

1- ما هو مفهوما كل من الصناعات اليدوية والحرفية والتنمية المحلية؟ وكيف تؤثر الصناعات اليدوية والحرفية على التنمية المحلية؟
2- ما هي أهم ملامح السياسات العامة للصناعات اليدوية والحرفية في جمهورية مصر العربية، وتطورها عبر العقود؟
3- من هم أبرز الفاعلين الرسميين المباشرين وغير المباشرين في صنع سياسات الصناعات الحرفية واليدوية في جمهورية مصر العربية؟ وما هي أدوارهم؟ والخطط المطروحة منهم ووثائقهم لتعزيز التنافسية والإنتاجية في المرحلة الراهنة؟
4- ما هي المشكلات التي تعوق التقدم في جانب الصناعات الحرفية واليدوية؟ وما هي بعض المقترحات العملية لمعالجتها؟

منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة المنهج التحليلي فيما يرتبط بالخلفية النظرية لمفهوما التنمية المحلية والصناعات الحرفية واليدوية، وذلك بالاستفادة من مراجعة عدد من الأدبيات ذات الصلة بالموضوع لاستخراج ما تتضمنه من معانٍ فيما يرتبط بالمفهومين. وتسعى الدراسة لفحص وتحليل معالم التنمية المحلية وعناصرها ودور الصناعات الحرفية واليدوية في ذلك، كما تعتمد منهج دراسة الحالة للمساعدة في رصد سياسات الصناعات اليدوية والحرفية في تجربة جمهورية مصر العربية، ومظاهرها والأطراف المعنية الرسمية في ذلك، وكيف تعاملت الدولة أو المؤسسات مع تلك الصناعة موضع التحليل والبحث، كل ذلك بالاستناد إلى بعض المعلومات الأولية المتاحة سواء ما كان منها في صورة الوثائق أو الأهداف أو السجلات أو التصريحات الرسمية.

فروض الدراسة

يتناول الباحث في هذه الدراسة ثلاث فروض أساسية، وهي كالتالي:

- توجد علاقة ارتباط موجبة بين فعالية صنع السياسات العامة والصناعات اليدوية.
- تمثل الصناعات الحرفية واليدوية عنصراً فاعلاً وهاماً في التنمية المحلية والاقتصاد الوطني.
- تعود التنمية الاقتصادية المحلية في جانب كبير منها إلى فعالية الصناعات الحرفية واليدوية.

تقسيم الدراسة

تنقسم هذه الدراسة إلى عدد من المحاور الرئيسية، حيث تبدأ أولاً بالتعرض إلى مفهومي الصناعات والحرف اليدوية والتنمية المحلية وأهميتها مع الإشارة إلى دور تلك الصناعات والحرف في التنمية المحلية، وثانياً تحاول الدراسة رصد عمليات طرح وصياغة سياسات للصناعات اليدوية والحرفية في مصر من خلال تقصى مراحل تطور سياسات الصناعات اليدوية ومنظومة الحرف اليدوية وشبكة الفاعلين الرسميين في الحالة المصرية، وثالثاً تفحص الدراسة بالتحليل أهم التحديات التي تواجه الصناعات الحرفية واليدوية الأمر الذي يتيح – رابعاً – تقديم عدد من التوصيات لتفعيل سياسات للصناعات اليدوية والحرفية.

أولا: الصناعات والحرف اليدوية والتنمية المحلية: المفهوم والدور

أ. مفهوم الصناعات والحرف اليدوية

يمكن تصنيف الصناعات والحرف اليدوية ضمن إطار المشروعات الصغيرة والمتوسطة[1].
ومن خلال مراجعة بعض الأدبيات التي تحاول الاقتراب من مفهوم الصناعات والحرف اليدوية والتراثية نجد أن هناك تعدد وتنوع شديد الاتساع بين التعريفات وبعضها البعض، فبعض التعريفات تُعرف الصناعات الحرفية على أنها "تلك الصناعات التي يقوم بمزاولتها الحرفي معتمداً في عمله على مهاراته الفردية الذهنية واليدوية التي اكتسبها من تطور ممارسته للعمل الحرفي، وذلك باستخدام الخامات الأولية المتوفرة في البيئة المحلية أو الخامات الأولية المستوردة، بحيث يتم التعامل معها في الانتاج بصورة يدوية أو باستخدام بعض العدد والأدوات البسيطة" (إبراهيم ، 2015)، والبعض الآخر يعرفها على أنها "النشاط أو مجموعة من الأنشطة التي من شأنها إنتاج سلع عالية الجودة دون أن تحكمها مقاييس أو أنظمة معينة" (الحارثي،2005)، وتعرّف على أنها "تلك الصناعات التي تعتمد على مهارات يدوية خاصة بالعمال أو التي تستخدم أدوات بسيطة فقط، وتستند تلك الصناعات إلى فكرة رئيسية تتمثل في تحويل المواد الخام البسيطة – وبشكل يدوي – إلى منتجات مصنعة تعكس طابعاً تراثياً وثقافياً محلياً، ويتم تسويقها باعتبارها سلعة اقتصادية، وتحمل هذه المنتجات

تعابير وملامح تراثية ودينية في معظم الأحيان" (مكحول، هنطش،2006)، كذلك "هي الحرف اليدوية البسيطة التي لا تحتاج إلى آلات وأشخاص كثيرة ولكنها تحتاج إلى المهارة والخبرة" (ماضي وآخرون، 2014). وتتميز الصناعات التقليدية بمجموعة من الخصائص "كاعتمادها على المواد الأولية البسيطة التي لا تدخل فيها التعقيدات العلمية أو المواد الكيميائية التي تتطلب معالجات مخبرية والاعتماد على القوة البدنية للحرفي أكثر من الآلات والتأثر بنفسية الحرفي وذوقه واعتزاز الحرفي بما ينتجه" (مكحول، هنطش، 2006).

وللحرف والصناعات اليدوية أهمية بالغة حيث تعد من الأنشطة التي تساهم في التصدير ومورد من موارد الدخل الأجنبي وتوفير العملة الصعبة، ومن الأنشطة التي تقوم بدعاية إيجابية للدول خارج نطاق حدودها، تساهم في توفير فرص العمل والمشاركة في حل مشاكل البطالة حيث يعمل بها أعداد كبيرة من القوي البشرية ذات المؤهلات التعليمية المتوسطة والمنخفضة، تقوم بدور تنموي في النهوض بالبيئة المحلية التي يعمل فيها الحرفي فقد يوظف الموارد المحلية التي يعيش فيها ليحولها لمواد أخرى، الحفاظ على هوية المجتمع والسمات الخاصة بالبيئة البيئة المحلية، قادرة على توظيف السيدات للمساهمة فيها بقوة، تجمع ما بين الملكية والإدارة الذاتية. (عبداللطيف، 2016)

كما أن للصناعات والحرف اليدوية مجموعة من الأهداف المتنوعة ما بين الاقتصادي والسياحي والثقافي والاجتماعي.

ب. التنمية المحلية: المفهوم والأهمية

عُرف مفهوم التنمية المحلية باعتباره جزء من التنمية الإقليمية. ويحوي المفهوم على معاني النمو الذاتي وإعادة اكتشاف الموارد المحلية والاعتماد على القدرات الذاتية في عملية التنمية وايجاد حلول للمشكلات المحلية بشكل ابتكاري. ويفترض نموذج التنمية المحلية قيامه على أربع عناصر أساسية، رواد الأعمال المحليين، نشاط المؤسسات المحلية، التوسع خارج الإطار المحلي، بناء هيكل اقتصادي إقليمي يستند إلى المبادرات المحلية. (Polèse، Coffey، 1984)

كما يقصد بالتنمية المحلية أنها "عملية يقوم خلالها الشركاء من القطاع الحكومي وقطاع الأعمال بالإضافة إلى القطاع غير الحكومي بالعمل بشكل جماعي من أجل توفير ظروف أفضل لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل" (ستيفتانج وآخرون، 2004).

ويتضح من خلال هذا التعريف أنه يأخذ بالاعتبار مجموعة من الشركاء أي الفاعلين من غير الحكومة الذين يمكن أن يساهموا بقوة في التنمية المحلية، وجدير بالذكر أن وظائف ومهام الدولة في العقود الأخيرة قد تغيرت وتبدلت بحيث انتقلت من أدوارها التقليدية كفاعل رئيسي في صنع

السياسيات العامة وتنفيذها والإشراف عليها إلى أن أصحبت مجرد شريك، وشريك أول بين شركاء متعددين في إدارة شئون الدولة والمجتمع، تقوم بدور المحفز والمنظم والموجه وليس المنفذ الوحيد أو الأوحد. وحتى ينجح ذلك فإنه مرهون بإشراك الفاعلين الآخرين في العملية التنموية المحلية سواء كانوا (قطاع خاص أو منظمات مجتمع مدني أو مؤسسات دولية أو غيرهم) ومدي قوتهم.

كذلك تُعرف التنمية المحلية على أنها "مجموعة المداخل والأساليب الفنية التي تعتمد عليها المجتمعات المحلية كوحدات للعمل والتي تحاول أن تجمع بين المساعدات الخارجية وبين الجهود الذاتية المحلية المنظمة بشكل يوجه محلياً لمحاولة استثارة روح المبادرة والقيادة في المجتمع المحلي باعتبارها الأداة الرئيسية لإحداث التغيير" (محمد، 2002).

ويمكن الإشارة إلى أن هناك عنصرين ترتكز عليها التنمية المحلية هما، مدى مشاركة كل الأطراف المعنية في إحداث التنمية المحلية، ومدي وجود مشروعات أو خطط للتنمية المحلية. وتعد "التنمية المحلية نظاماً فرعياً في نظام التنمية الشاملة والتي تعتبر عملية مجتمعية متكاملة ومتعددة الأبعاد والمستويات وتتطلب تنسيقاً بين قطاعاتها المختلفة، ونظراً للترابط العضوي بين التنمية الشاملة والتنمية المحلية فإن مفهوم التنمية المحلية لابد أن يعكس الخصائص والأبعاد الأساسية للتنمية الشاملة ولكن على مستوي الأجزاء والوحدات المحلية. فالتنمية المحلية. تُعني بتنمية المكان كنظام إقليمي متكامل مهما صغر حجمه، فهي تتعامل مع وحدات جغرافية ريفية أو حضرية كأوعية تخطيطية لحصر الحاجيات وتحليل المشاكل ومن ثم وضع الحلول، فهي مجموعة العمليات والوظائف والأنشطة التي ترمي إلى تحسين مستوي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية ومواطنيها" (الربابعة، 1995). وتشتمل البنية الأساسية للتنمية الاقتصادية المحلية على عدة أمور، وذلك على النحو التالي:

- البنية التحتية كتوافر الأمن وشبكات الطرق والصرف الصحي والمياه والاتصالات والسكك الحديدية والطرق المعبدة. وعدد من المؤسسات التعليمية والصحية وأعداد الأراضي ومساحاتها وأي الأنسب منها لأي نشاط، بالإضافة إلى معرفة دور الغرف التجارية والصناعية.
- الخدمات الرئيسية كالخدمات الثقافية والاجتماعية والمنح والمساعدات التي يقوم بها المجتمع بذاته.
- القدرات الكامنة في المجتمع المحلي والتي يمكن اكتشافها لإعادة تحسين مستويات المعيشة وبناء مشروعات للتنمية المحلية.

- بيانات ومعلومات ديموغرافية تحتوي على أعداد السكان وأعمارهم وأنواعهم وأنشطتهم الاقتصادية وأنواع الحرف والمهن التي يمارسونها، وأعداد البطالة في المستويات المحلية المختلفة.
- بيانات اقتصادية بحته مثل أعداد الشركات العاملة والوظائف التي توفرها وأنواعها وحجم استثماراتها ورأسمالها، وأعداد المشروعات الجديدة والمتوقفة أو المُعطلة.
- القوانين واللوائح المعمول بها فضلا عن الأساليب الإدارية المطبقة والتي تشجع العمل الاقتصادي المحلي وتوفر له بيئة آمنة. (ستيفتانج وأخرون، 2004).

أ. دور الصناعات والحرف اليدوية في التنمية المحلية

تلعب جغرافيا المكان وتاريخيته دوراً في إحداث النمو المحلي بقوة الابتكار ويمكن الاستناد هنا إلى نظرية الوسط الابتكاري Milieu Innovateur والمنسوبة إلى نظرية التعلم الجماعي Collective Learning وترتبط هذه النظرية "بالمنشآت الصغرة حيث ترتفع قدرتها الابتكارية من واقع تركزها في منطقة محلية مشتركة، وتجمعها في المكان، مما يزيد من إمكانيات العمل الجماعي عبر كثافة التفاعل الاجتماعي والتلاحم الشخصي" (عيسى، 2008).

ولذلك تعددت الاتجاهات الخاصة بالتنمية المحلية لكن يأتي على قمة ذلك الجزء الخاص بالتشغيل وتوفير فرص العمل خصوصاً في جانب المهن والحرف والصناعات اليدوية والتراثية. ويعتبر بروز الصناعات والحرف اليدوية أحد منتجات البيئة التي يعيش فيها الناس حيث تظهر العادات والتقاليد المميزة لكل مجتمع محلي وبه يحافظ على خصائصه المميزة. وعلى الرغم من ازدياد فرص التوسع في الصناعات اليدوية والحرفية في دول العالم الثالث خاصة في تلك الدول التي تتمتع بتاريخ وحضارة عريقة إلا أنه لا تزال هناك العديد من القيود التي تعوق تحقيق الغاية المنشودة.

وبما أن التعريفات الخاصة بالتنمية المحلية أكدت على كونها مجموعة من الخطوات المنظمة والمتناسقة والمتتابعة وجملة من الوظائف التي تؤدي من خلال الأفراد أو الهياكل أو الهيئات فإن الصناعات اليدوية والحرفية تُعد في صلب التنمية المحلية ذلك لأن الصناعات والحرف اليدوية والتراثية تساهم في تحقيق العدالة التنموية والتوازن الجغرافي بين أقاليم الدولة وبعضها البعض والمساهمة في تقليل التفاوتات الاقتصادية الاقليمية، حيث تتسم تلك الصناعات بالمرونة في الانتقال بين المناطق والمحافظات مما يساعد على نشوء أسواق محدودة ومجتمعات منتجة في تلك الأماكن. ومن طبيعة تلك الصناعات قدرتها على التوطن الصناعي مما يقلل من تكاليف النقل والعمل ويزيد من الوفرة الناجمة عن التركز الحرفي. كذلك تُنمي الصناعات والحرف اليدوية والتراثية المواهب والإبداع والابتكارات عن طريق الخبرات الفنية والعملية للعاملين في تلك الصناعات الأمر الذي يساعد في اكتشاف ومن ثم إثراء رأس المال البشري. ولا يقف دور الصناعات والحرف اليدوية في تنمية

المجتمعات المحلية بل يتجاوزه إلى المساهمة في الاقتصاد الوطني والاستفادة من المدخرات المحلية حيث إنها وسيلة من وسائل توظيف الادخار. وتباعاً فإن الصناعات والحرف اليدوية والتراثية تؤدى دوراً في تعزيز المساواة بين الجنسين على المستوى المحلي حيث ترتفع نسب مشاركة الإناث في تلك الصناعة، فوفقاً لدراسة قام بها المركز المصري للدراسات الاقتصادية بلغ عدد السيدات العاملات في هذا القطاع مليون سيدة في عام 2017.

وعلى السياق الدولي ذكرت منظمة اليونسكو بعد أن جمعت عدداً من الخبراء الاقتصاديين المختصين "لتحديد المعالم الاقتصادية للقطاع الحرفي، فسجلوا أن 20% من النشاط الريفي في الدول السائرة في طريق النمو يتم في قطاع الحرف والصناعات اليدوية، وأن الحرف والصناعات اليدوية تسهم على الأقل بنسبة 3% من الناتج الوطني لتلك الدول" (الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، 2015). فعلى سبيل المثال وصلت مبيعات السجاد الإيراني داخلياً أكبر قليلاً من مبيعاتها في الخارج بإجمالي إيرادات حوالي 700 مليون دولار إلى 800 مليون دولار في السنة، ففي عام 2010م – وقبل فرض العقوبات على إيران – وصلت صادرات البساط الفارسي للولايات المتحدة الأمريكية إلى حوالي 80 مليون دولار في السنة، بنسبة 16% من إجمالي الشحنات الإيرانية. (مجلة نيوزويك، 2016).

وقد تعددت المدخلات الأساسية للصناعات والحرف اليدوية والتراثية المحلية بحيث تضمنت تلك المدخلات على العامل/ الحرفي الماهر، الأجهزة البسيطة، رأس المال، الخبرة والمهارة، الإبداع، التسويق. ويأتي على قمة تلك المدخلات الحرفي الماهر أو العامل المبدع والصنعة أو الحرفة التي يتقنها، فهو المتغير الرئيسي للصناعات اليدوية. فالمشتري الذي يقبل على شراء تلك المنتوجات المحلية من الهام أن يكون راضياً عنها وعن جودتها وما تمثله من قيمة فنية وجمالية كبري، وعلى العكس إذا كانت تلك السلعة أو المنتج ليس بالمستوي المطلوب فإن الإقبال عليها لن يكون مجدياً ومن ثم فإن وجود عدد من العمال المهرة ذوي الأيادي الإبداعية يعد واحداً من الجوانب المؤثرة على الصناعات والحرف اليدوية والتراثية، كما يمثل وجودهم مؤشراً على الاهتمام الحكومي أو الشعبي بهم. وتعد عملية إعداد وتدريب وتأهيل العامل المحلي من أهم العوامل الأساسية لخلق تلك الحرف والصناعات بشكل احترافي. ورغم وجود عدد متزايد من المراكز والهيئات التي توفر فرص التدريب والتأهيل للصناعات والحرف اليدوية والتراثية في مصر مقارنة بالأعوام والعقود الماضية إلا أنه ما تزال هناك العديد من النقص في مهارات تلك الكوادر الحرفية المؤهلة. وتتعدد المتغيرات التي تؤثر في انتاج الصناعات والحرف اليدوية والتراثية في مصر منها: تسعير المنتج، وتحديات الاقتصاد الكلي، والمجمعات الحرفية، والضرائب، والأحوال الأمنية والسياسية.

وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجه هذه الصناعات في مصر إلا أن عدداً منها لا يزال منتشر في محافظات الجمهورية مثل: السجاد، والسبح، والخزف، والعمارة، والمنسوجات، والأواني الفخارية، وصناعات الخوص بأنواعها المختلفة والمشغولات الفضية والذهبية وصناعة الجلود وصناعات الجريد والصناعات النيلية، والخشبية، والتطريز، وصناعة الزجاج، وغيرها من الصناعات.

ونظراً لأهمية الصناعات اليدوية والحرفية أشار تقرير صندوق النقد الدولي إلى أن المشروعات الصغرة والمتوسطة تلعب دوراً في تعزيز توظيف العمالة في الاقتصاديات النامية، وأنها يمكن أن تخلق حوالي 16 مليون وظيفة بحلول عام 2025 في منطقة الشرق الأوسط. (بلانشه، 2019).

وتقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر وفق مجموعة من الدراسات "بتوظيف أقل من 50 عاملاً حوالي 99% من إجمالي عدد المنشآت التي تعمل في القطاع الخاص غير الزراعي، كما يساهم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما لا يقل عن 80% من إجمالي القيمة المضافة، ويعمل في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة 76% من العمالة حوالي ثلثي قوة العمل بالقطاع الخاص ككل، وحوالي ثلاثة أرباع قوة العمل بالقطاع الخاص غير الزراعي إلا أن نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات المصرية لا يكاد يتجاوز 4% فقط مقارنة بـ 60% في الصين، و56% في تايوان، و70% في هونج كونج، و43% في كوريا" (عبد الدائم، 2017).

وتعد مصر من أكبر الدول العربية من حيث عدد وكثافة المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة فيها، إذ يبلغ عدد هذه المشروعات حوالي 2.45 مليون مشروع، وتساهم بنسبة 80% من الناتج المحلي الإجمالي المصري كما تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أكثر من 90% من مشروعات القطاع الخاص، وتستوعب ما بين 65 إلى 75% من العمالة (اتحاد المصارف العربية، 2019).

هذا، وتشير بعض الدراسات إلى أن هناك علاقة طردية بين التنمية المحلية في مصر وبين تمويل ودعم الصناعات والحرف اليدوية والتراثية ذلك أن نجاح التنمية المحلية مرهون في أحد أبعاده بالقدرة على حشد الموارد المحلية بالطرق الذاتية.

وتشترك عدد من المؤسسات المالية المصرية في تمويل المشروعات على المستوي المحلي كبنك ناصر الاجتماعي، وبنك التنمية الصناعية، وجهاز تنمية القرية المصرية، وصندوق التنمية المحلية، وبنوك التنمية الوطنية بالمحافظات والبنوك التجارية الخاصة وبنك التنمية والائتمان الزراعي وجهاز تنمية القرية المصرية وصندوق دعم الصناعات الريفية والبيئية والانتعاش الريفي.

وفي هذا الإطار يستهدف هذا الجزء من الدراسة تحليل واقع السياسات التراثية والحرفية في مصر على مستوي المبادرة لطرح تلك السياسة وصياغتها والأطراف الفاعلة فيها.

ثانيا: طرح وصياغة سياسات الصناعات اليدوية والحرفية في مصر

يُعد قطاع الصناعات اليدوية والحرفية من بين القطاعات الاقتصادية المصرية الهامة ذلك أنه قطاع يتسم بالتشغيل الكثيف للأيدي العاملة ورأس المال البسيط، فهو يساهم في ايجاد فرص عمل ويحد من البطالة. ونتيجة لجهود عدد من المؤسسات الحكومية والخاصة والأهلية وصل عدد الحرفيين المسجلين داخل مصر إلى حوالي 20 ألف حرفي، يضمُ ما يقرب من 1500 ورشة ومصنع، ووصل عدد الحرفيين غير المسجلين إلى ما يزيد عن 2.5 مليون حرفي. وهو ما يعني أن هناك شرائح عديدة من السكان تعيش من موارد هذا القطاع الهام. وحسب التقديرات المتوفرة بلغت إجمالي صادرات الصناعات اليدوية في عام 2018 نحو 3.764 مليار جنيه، مقارنة بحوالي 2.966 مليار جنيه عام 2013 (الموقع الرسمي لرئاسة مجلس ا لوزراء، 2019). ما يعني أن هناك ميزة تنافسية يتمتع بها هذا القطاع كاكتساب الحرفي مجموعة من المهارات التي يقوم بتعليمها للأجيال التي تليه عبر الصناعات المختلفة. وتقوم عدد من المدارس والمراكز التعليمية الحكومية والخاصة والمدنية بتدريب الشباب على الحرف والصناعات اليدوية نذكر منها على سبيل المثال: مركز الحرف اليدوية والصناعات التقليدية بكلية الآثار بجامعة سوهاج، ومركز الحرف التقليدية بالفسطاط، ومركز المصريين الأولي لتعليم الحرف اليدوية وأكاديمية الصناعات اليدوية.

ووفقاً لتقسيم اليونسكو للمناطق الإقليمية في العالم من حيث مدي وجود سياسة عامة للاقتصاد الإبداعي ومن وراءه الصناعات اليدوية والحرفية فقد تم تقسيم البلدان إلى خمس فئات، وذلك على النحو التالي (اليونسكو، 2013):

1- البلدان التي بدأت في وضع سياسة متسقة بشأن الاقتصاد الإبداعي تتوافق مع التفكير المراعي للتنمية البشرية.
2- البلدان التي اعتمدت جدول أعمال للصناعة الإبداعية تغلب عليه الاعتبارات الاقتصادية بصورة أساسية والتي تحركها بالتالي دوافع استهلاكية.
3- البلدان التي غدت تعترف بالاقتصاد الإبداعي بوصفه خياراً إنمائياً مجدياً إلا أن أطرها السياسية محدودة و/ أو تستند إلى منطق النهج القطاعي.
4- البلدان الواعية بالنموذج المفاهيمي العام للصناعات الإبداعية إلا أنها اختارت ألا تعتمده بالنظر إلى طبيعة القطاعات الثقافية في هذه البلدان.
5- البلدان التي ما زالت لا يوجد فيها اعتراف بالاقتصاد الابداعي بالمعني الكامل للعبارة.

وبناء على ما سبق، يتناول هذا الجزء من الدراسة رصد سياسات الصناعات اليدوية والحرفية في مصر بداءً من بعض المراحل التي مرت بها صناعة الحرف اليدوية والتي تتوافق مع السياسة العامة للحرف اليدوية للدولة، والكشف عن مدى توثيق هذه السياسات، وعناصرها، ومن هم الأطراف الفاعلون فيها، ومن ثم التركيز على الأطراف الرسمية دون الدخول في عرض تفصلي لباقي الفاعلين غير الرسميين لصعوبة توفر البيانات عنهم.

أ. مراحل تطور سياسات الصناعات اليدوية في مصر

من المهم الإشارة إلى أن أي سياسة عامة لا تبدأ من الفراغ وإنما هي وليدة لمقدمات وتفاعلات طويلة عبر عقود من الزمن، وتعود الصناعات اليدوية والحرفية في مصر إلى عهد الحضارة الفرعونية وتطورت مع تطور الأزمان وتعاقب الحقب.

وفي هذا الجزء سيتم التركيز على الحقبة الأخيرة بوصفها شهدت عدداً من التطورات الهامة. ويمكن تسمية المرحلة الأولي بالتأسيسية فقد أنشأت الدولة خلال حقبة الستينيات مجموعة من المراكز بالعاصمة المصرية القاهرة لتنشيط الحرف التقليدية والتدريب عليها واتخذت من حي الأزهر مركزاً لها، كما قامت بعض المؤسسات العامة التابعة للوزارات كوزارة الثقافة والهيئة العامة لقصور الثقافة عبر دورها في الأقاليم بنشاط في هذا المضمار، كذلك قطاع الفنون التشكيلية وصندوق التنمية الثقافية التابع للوزارة. وصدر القرار الجمهوري الخاص بإنشاء صندوق التنمية المحلية لدعم التنمية الاقتصادية للقرى. وكذلك جهاز للصناعات الحرفية والتعاون الانتاجي. وعبر التسعينيات والألفية الجديدة خصصت الدولة مقرين للحرف التقليدية واحد للخزف والآخر للحرف التقليدية واتسمت هذه المرحلة بالعمل الطوعي في مجال الصناعات اليدوية والحرفية، كما اهتم مركز تحديث الصناعة التابع لوزارة التجارة والصناعة بالحرف اليدوية.

ثم جاءت المرحلة الثانية من (2006 – 2015) حيث تم البدء في تدشين برنامج للمشروعات الحرفية لتنمية الأسواق الداخلية للمنتوجات وارتفعت عوائد صادرات الصناعات اليدوية، وتبني مركز تحديث الصناعة برامج للتجمعات الصناعية والحرفية.

واتصالاً بما سبق شهدت المرحلة الثالثة (2016 – 2019) عدداً من الملامح الاستراتيجية والقانونية والتنظيمية فضلاً عن المبادرات والمعارض المتعددة والمنتشرة. فمن ناحية الاستراتيجية تم الإعداد لإطلاق استراتيجية قومية لتطوير قطاع الصناعات الحرفية والتراثية من وزارة الصناعة والتجارة، والبدء في تسجيل العلامة التجارية للصناعات الحرفية واليدوية. وأطلق البنك المركزي المصري مبادرة لتمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بحيث يشكل إجمالي

القروض الموجهة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة 20% من إجمالي المحفظة الائتمانية لكل بنك بحلول عام 2018" (صندوق النقد العربي، 2019).

ومن الناحية القانونية عُدل قانون الاستثمار رقم 72 لعام 2017م ليشمل عدداً من الخصومات على الأرباح. وصدر قانون الهيئة العامة للتنمية الصناعية رقم 95 لعام 2018 والذي يعالج قضية التصنيع المحلى. وأصدر رئيس الجمهورية قرار في نوفمبر 2014 بشأن تنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر.

ومن الناحية التنظيمية أنشئت غرفة صناعة الحرف اليدوية بصدور القرار الجمهوري عام 2017 ليكون لها شخصية اعتبارية كأحد المؤسسات العامة حيث قسمت إلى تسع أقسام فرعية وعضوية 200 منشأة مسجلة، كذلك في عام 2013 تم إنشاء المجلس التصديري للصناعات اليدوية بعضوية 170 من المصدرين والمصممين والمنتجين. وفي 2016 قرر رئيس الوزراء دمج جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجي بديوان عام وزارة التنمية المحلية. وأنشئ الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر وفقاً لقانون 141 لعام 2014 لتنظيم التمويل متناهي الصغر وإلزام الشركات والجمعيات الأهلية التي تمارس نشاطاً في تمويل المشروعات متناهية الصغر بالانضمام لعضويته كشروط للحصول على التراخيص.

وفي جانب المبادرات أطلق رئيس الجمهورية وعدد من الوزارات والبنوك والجمعيات الأهلية مبادرات كمبادرة "صنايعية مصر"، ومبادرة "إبداع من مصر"، وحملة "قومي يا مصر"، ومعرض "تراثنا"، و"مشروعك" وغيرها من المبادرات لتحفيز الصناعات اليدوية والحرفية. وأعلنت وزيرة التضامن الاجتماعي أن عام 2019 هو عام دعم الحرف اليدوية والتراثية والتقليدية.

ب. إعداد وصياغة وثيقة السياسات العامة للصناعات اليدوية والحرفية في مصر

ترددت فكرة صياغة سياسات عامة للصناعات اليدوية والحرفية على لسان وزير التجارة والصناعة في عام 2017 حينما أعلن عن الإعداد لإطلاق استراتيجية قومية لتطوير قطاع الصناعات الحرفية والتراثية، وألمح إلى أن تلك الاستراتيجية تأخذ في اعتبارها كافة جوانب التنمية لهذا القطاع، من تدريب للفنيين، وربط لسلاسل التوريد المحلية، ودعم لعمليات النفاذ إلى الأسواق الخارجية، ورصد للتجمعات الصناعية الطبيعية في مصر، بهدف ربطها بسلاسل التوريد الإقليمية والدولية[2].

وعلى الرغم من تصريحات الوزير إلا أنه لا توجد سياسات مكتوبة ومدونة للصناعات اليدوية والحرفية في مصر بشكل واضح ومحدد. كما لا يتضح مدى وجود ممثلين عن الأطراف المعنية من القطاع الخاص والقطاع الأهلي والأفراد للمساهمة في الإعداد والصياغة. ويمكن تلمس الاهتمام بالصناعات اليدوية والحرفية من خلال رؤية مصر وبرنامج عمل الحكومة وتصريحات رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وعدد من الوزراء المعنيين بالموضوع. حيث اقتصر ذكر الصناعات اليدوية والحرفية ضمن برنامج عمل الحكومة المصرية تحت بند "بناء الإنسان المصري" والوعد بتطوير الصناعات الحرفية والتراثية. كما ورد في البرنامج الفرعي السابع من برنامج العمل "تطوير وحدة إنتاج النماذج الأثرية وتعظيم الاستفادة من تصنيع المستنسخات الأثرية"[3] وذلك ضمن تطوير المناطق الأثرية والمتاحف.

وقد عول رئيس الوزراء عام 2019 على الصناعات والحرف اليدوية ومخرجاتها في المساهمة في إبراز النسق الحضاري لمصر وتراثها العريق. ومن ذلك مثلاً ما أعلنه من أن صناعات الحرف اليدوية تحظى بأهمية خاصة لدى الدولة في الوقت الراهن، حيث تحرص على تنظيم العديد من المعارض في الداخل والخارج لتسويق منتجاتها. ويعمل بها العديد من الأيدي العاملة من مختلف أنحاء الجمهورية.[4] وتباعاً بلغت إجمالي صادرات الصناعات اليدوية في عام 2018 نحو 3.764 مليار جنيه، مقارنة بحوالي 2.966 مليار جنيه عام 2013 (الموقع الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء، 2019).

وجري توقيع بروتوكول تعاون بين المجلس التصديري للصناعات اليدوية وبنك الاسكندرية ومبادرة إبداع من مصر[5] تستهدف مساعدة العاملين بقطاع الصناعات اليدوية في الحصول على شهادة التجارة العادلة wfto (المنظمة الدولية للتجارة العادلة World Fair Trade Organization) والعمل على رفع كفاءة الشركات العاملة في هذا القطاع الحيوي، ويستمر تنفيذ البروتوكول لمدة عامين.

وورد في قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017 المادة 11 حديث عن حوافز استثمارية للصناعات الخشبية والأثاث تتمثل في خصومات من صافي الأرباح الخاضعة للضريبة، وذلك بنسبة (30%) خصماً من التكاليف الاستثمارية للقطاع لكن لم يرد حديث بشكل واضح عن الصناعات الحرفية واليدوية.

وفي شهر أبريل من عام 2019 بادرت مؤسسة الرئاسة بإطلاق مبادرة بعنوان "صنايعية مصر" والتي هدفت إلى تدريب وتأهيل أصحاب الأعمال اليدوية والحرف والمهن من خلال توفير برامج التدريب والتأهيل اللازمة لإعداد الكوادر الفنية لمواكبة احتياجات سوق العمل وتوطين الصناعة المحلية[6].

كما صدر القانون رقم 142 لسنة 2019 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 213 لسنة 2017 بشأن إصدار قانون المنظمات النقابية العمالية وحماية حق التنظيم النقابي. ونصت المادة الأولى من التعديلات على أن يكون للعاملين بالمنشأة الحق في تكوين اللجنة النقابية للمنشأة بما لا يقل عن خمسين عاملاً منضماً لها. وللعاملين في المنشآت التي لم تستوف النصاب المنصوص عليه في الفقرة السابقة، وللعاملين في المنشآت التي يقل عدد العاملين بها عن خمسين عاملاً، وكذلك للعاملين من ذوي المهن والحرف، تكوين لجنة نقابية مهنية عمالية على مستوى المدينة أو المحافظة، حسب الأحوال، لا يقل عدد أعضائها عن خمسين عاملاً، وذلك بالاشتراك مع غيرهم من العاملين المشتغلين في مجموعات مهنية أو حرفية، أو صناعات متماثلة، أو مرتبطة ببعضها، أو مشتركة في إنتاج واحد، على أن تعتبر المهن المتممة، والمكملة لبعض الصناعات، داخلة ضمن هذه الصناعة، وفقاً للمعايير الدولية المطبقة في هذا الشأن.

وكانت وزارة التضامن الاجتماعي قد أعلنت أن عام 2019 هو عام دعم الحرف اليدوية والتراثية والتقليدية من خلال استراتيجية تسويقية وتدريبية وتمويلية[7].

قررت وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية في عام 2015 اعتماد تخطيط وتقسيم منطقة المرافق المجمعة والورش الحرفية وإسكان العاملين بالمرحلة الخامسة بمساحة 237,44 فدان ضمن مشروع الشركة العربية للمشروعات والتطوير العمراني "مدينتى."

وبناء على ما سبق، بأن هناك سياسات تخص الصناعات اليدوية والحرفية، كما يلاحظ أن الأهداف التي ذكرت في رؤية مصر أو تصريحات بعض الوزراء متكررة لدي عدد من الفاعلين في الصناعات اليدوية لكن زيدت في تصريح وقلت في آخر. والواقع أن هناك مساحة مجهولة خاصة فيما يتعلق بمشاركة غرفة صناعة الحرف اليدوية والمجلس التصديري للصناعات اليدوية وغيرهم من الفاعلين في صياغة تلك السياسات، ذلك أنهم وغيرهم يعدوا من مراكز الثقل في عملية التخطيط للسياسات الصناعية اليدوية، كما أن ضعف مشاركة كافة الأطراف المعنية في صياغة وثيقة للسياسات الصناعية اليدوية والحرفية يحد من فاعليتها ومصداقيتها سواء فيما يتعلق بجانب التنفيذ أو جانب التنسيق أو جانب العلاقات البينية أو تقسيم الأدوار. الأمر الآخر الذي يمكن رصده هنا أن هذه التصريحات لم تُبرِز إذا كانت هناك مؤشرات ضمن السياسات يمكن الاستدلال بها أو كيف ستتم عمليات التقييم، وبأي طرق، كذلك لم يتم تناول أهم المشكلات التي يتعرض لها القطاع وكيف ستتم مواجهتها وفي أي إطار زمني، وربما جاءت التصريحات كرد فعل على من يطالب بسياسة عامة للصناعات اليدوية والحرفية. كذلك خلت الرؤية وبرنامج عمل الحكومة من الحديث عن التطوير والتحديث وتعزيز التنافسية والانتاجية في قطاع الصناعات اليدوية والحرفية عدا تصريحات وزير الصناعة والتجارة.

ج. منظومة الحرف اليدوية وشبكة الفاعلين في مصر

تشيع في منظومة الحرف اليدوية في مصر عدد من القضايا والأبعاد حيث تشتمل المنظومة على فاعلين متنوعين لهم أدوار مباشرة وغير مباشرة في صنع السياسات العامة للصناعات والحرف اليدوية. وتدور بين هؤلاء الفاعلين عدداً من الوظائف والعمليات الخاصة بوضع الخطط والأهداف والاستراتيجيات والتنسيق والمتابعة أحياناً. ويمكن ملاحظة أن هؤلاء الفاعلين يشكلون "شبكة" لدعم الصناعات اليدوية والحرفية بأكثر من مسار. فعلي جانب التمويل تستدعي مؤسسات الدولة والمنظمات الأهلية والدولية والأفراد والقطاع الخاص للحديث عن الإعفاءات الضريبية والقروض الميسرة وتسهيل استخراج التراخيص. وعلى جانب الإنتاج تثار موضوعات خاصة بالمواصفات القياسية للمنتجات والمنافسة الدولية والتصميمات الجديدة والتجمعات الحرفية والحصول على الخامات الأولية وحقوق الإبداع وقضايا التصدير والاستيراد. وفي جانب التوزيع يتم مناقشة قضايا التسويق والتوزيع وتسعير المنتوجات وغير ذلك.

ويمكن ملاحظة أيضاً أن هؤلاء الفاعلين بينهم مستويات من العلاقات التفاعلية المتكررة ومسافات متقاربة وقضايا متداخلة وأنماط اتصالية واعتمادية متنوعة فيما يتعلق بموضوع الحرف اليدوية والتراثية يتبادلون فيما بينهم المعلومات والموارد والتمويل والرقابة وأحياناً الشراكة ويعتمدون على بعضهم البعض في مسألة ما في وقت معين كأوقات المعارض الدولية أو الإقليمية أو المحلية، كما يلعبون أدواراً مختلفة للتأثير على تلك السياسات في مراحلها المختلفة بناء على الفترة الزمينة والوزن النسبي لكل فاعل فيهم وقدرته على التأثير وامتلاكه للقدرات والامكانيات. ويتسع النطاق الجغرافي لهؤلاء الفاعلين ليشمل المستوى المحلي والإقليمي والدولي. ويتنوع أثر دور الفاعلين، فالقطاع الخاص مثلاً يشارك في تنفيذ السياسات الخاصة بالصناعات اليدوية والحرفية وينافس في تقديم تلك الحرف والصناعات بأنواعها المختلفة، فيما يكون دور القطاع الأهلي أو المدني منصباً على التشجيع والتحفيز والتدريب وأحياناً التنفيذ والتقييم والتمويل، ويكون دور الفاعلين الرسميين كالدولة وأجهزتها المساهمة بالمنح والتدريب والدعم المادي والتشريعي وتهيئة المناخ. بينما يكون أثر المنظمات الدولية بارزاً في تحديد الأولويات ولفت نظر صناع القرار لقضية الصناعات والحرف اليدوية والتراثية والدعم المادي والفني المشروط في بعض الأحيان. ويطرح البعض علاقة بين ثلاث أطراف في هذه الصناعة هم: المُصمم، والحرفي والمُسوّق (المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2019).

ومن أهم الفاعلين المؤثرين سواء الرسميين وغير الرسميين: لجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمجلس النواب، المؤسسات الحكومية ذات الصلة وعلى رأسها كل من: وزارة الصناعة والتجارة (جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر – مركز تحديث الصناعة –

الهيئة العامة للتنمية الصناعية – المجلس التصديري للصناعات اليدوية – غرفة صناعة الحرف اليدوية)، وزارة التنمية المحلية (جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجي – صندوق التنمية المحلية)، وزارة الاستثمار، وزارة الثقافة (الهيئة العامة لقصور الثقافة – صندوق التنمية الثقافية – قطاع الفنون التشكيلية)، وزارة التضامن الاجتماعي (الاتحاد التعاوني الإنتاجي – صندوق دعم الصناعات الريفية والبيئية والانتعاش الريفي)، والمجلس القومي للمرأة، والمحافظات والمجالس التنفيذية المحلية وبعض مؤسسات المجتمع المدني، وعدد من الأفراد الناشطين في هذا المجال. فضلاً عن لاعبين إقليميين ودوليين كالاتحاد العربي للصناعات التقليدية والحرف الفنية والتراثية، واتحاد الغرف العربية، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والحرف اليدوية، واليونسكو. وسيتم التركيز على الجهات الحكومية المسئولة بشكل مباشر وغير مباشر كالوزارات والهيئات التي تُعني بالسياسات الخاصة بالحرف والصناعات اليدوية.

1. لجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمجلس النواب

تختص لجنة المشروعات في مجلس النواب بعدد من الاختصاصات منها: دراسة وإبداء الرأي في مشروعات القوانين المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، واقتراح قوانين جديدة أو تعديلات على قوانين أو قرارات قائمة، ومتابعة تطبيق القوانين واللوائح والالتزام بها ومشاكل تنفيذها، وبحث المشكلات التي تواجه المشروعات ومناقشتها، وتأهيل وادماج القطاع الغير رسمي وادخاله في الاقتصاد الرسمي ومراقبة ومتابعة أجهزة الدولة المختصة بالتعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وعقد جلسات استماع للمسئولين وأصحاب المشروعات وقيادات مجتمع الأعمال لبحث قضايا متعلقة بالمشروعات فضلا عن حق النواب في توجيه أسئلة وطلبات إحاطة وطلب تشكيل لجان تقصي حقائق حول أي قضية أو موضوع يخص المشروعات الصغيرة والعاملين بها. (هدهود، عبد الوهاب، 2017).

2. وزارة التجارة والصناعة

تتمثل مهام الوزارة في؛ أن تصبح التنمية الصناعية هي قاطرة التنمية الاقتصادية الاحتوائية والمستدامة في مصر، والتي تلبي الطلب المحلي وتدعم نمو الصادرات، لتصبح مصر لاعباً فاعلاً في الاقتصاد العالمي وقادرة على التكيّف مع المُتغيّرات العالمية. وذلك من خلال توفير المناخ الملائم للنمو الصناعي المستدام القائم على تعزيز التنافسية والتنوع والمعرفة والابتكار وتوفير فرص العمل اللائقة والمنتجة. وتتمثل أهم أهداف الوزارة في؛ زيادة معدل النمو الصناعي ليصل إلى 8%، وزيادة نسبة مساهمة الناتج الصناعي من 18 % إلى 21 % في الناتج المحلي، وزيادة مساهمة القطاع الخاص وقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة معدل نمو الصادرات ليكون 10% سنوياً، وتوفير 3 مليون فرصة عمل لائقة ومنتجة، وتحسين

الأداء المؤسسي. ويلاحظ أن الصناعات اليدوية والحرفية لم تذكر من ضمن الأهداف الخاصة بالوزارة ولكن اتخذت الوزارة في وقت لاحق قراراً بمنع استيراد المنتجات التراثية، حماية للصناعة المحلية، ويمكن اعتبارها ضمن المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.

ويتبع وزارة التجارة والصناعة جهات لها دور في الصناعات اليدوية والحرفية، تشمل ما يلي:

- **جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر**

يُعد الجهاز ذو دور ريادي لتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال في مصر. وتتمحور رسالته في "تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال من خلال نشر المعرفة وأدوات الاستهداف، اتاحة البيئة الداعمة، وتقديم التدخلات المبتكرة والمتكاملة[8]" ويعمل الجهاز وفق ثلاثة محاور ؛ الأول– بيت خبرة خاص بالمشروعات، حيث يقوم بإتاحة المعلومات عن المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال، وادماج بُعد المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بكافة الاستراتيجيات والسياسات الوطنية وزيادة مشاركة الجهات في نمو القطاع. وتوفير نظام كفء وفعال للمتابعة والتقييم.

المحور الثاني: بيئة الأعمال، وتعني مراجعة وتعديل القوانين والتشريعات ذات الأثر على المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر. وتبسيط إجراءات التسجيل والتصاريح للمشروعات بناءً على توحيد الشباك الواحد وفقاً لأفضل الممارسات الدولية. ودعم بيئة خدمات تنمية الأعمال. وتحسين البنية التحتية للقطاع المالي مما يعزز الشمول المالي. وإتاحة البنية الاساسية والمجتمعية وتحسين مستويات المعيشة لدعم للمشروعات.

المحور الثالث: تنمية المشروعات، وتسعى إلى تطوير وإتاحة برامج تنمية الأعمال والتمويل. وتطوير برامج التنافسية وروابط الاعمال (التجمعات، سلاسل القيمة) بناءا على تحليل الفجوات النوعية. وازدياد تمويل المشروعات وريادة الأعمال كما ونوعا. واتاحة خدمات مبتكرة لتنمية الأعمال. وتوفير حزم متكاملة من البرامج تشمل التمويل، دعم الأعمال، والتدريب.

ويستهدف المركز أصحاب الخبرة والقادرون على إدارة المشروعات الصغيرة من المهنيين والحرفيين، وأصحاب المشروعات الصغيرة والحرفية القائمة والراغبون في تطوير مشروعاتهم.

وقد قام الجهاز بتنظيم معرض «تراثنا» كأكبر ملتقى لأصحاب الحرف اليدوية والتراثية في مصر، على مساحة 10 آلاف متر وبمشاركة أكثر من 500 عارض، بمركز مصر للمعارض الدولية.

وقبل إعادة هكيلة الصندوق الاجتماعي للتنمية والذي تم تأسيسه بالقرار الجمهوري رقم 40 لعام 1991 والذي يستهدف الحرفيون الراغبون في بدء نشاط أو التوسع في أنشطتهم القائمة. وذلك قبل دمجه مع كل من مجلس التدريب الصناعي ومجلس تحديث الصناعة ومجلس الصناعة للتكنولوجيا والابتكار تحت مسمى جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

خلال الفترة من عام 2004 وحتى عام 2019، قام الجهاز بضخ حوالي 37 مليار جنيه لتمويل حوالي 2.8 مليون مشروع صغير ومتناهي الصغر، وقد وفرت تلك المشروعات حوالي 4 مليون فرصة عمل خلال تلك الفترة بلغت نسبة مساهمة المرأة فيهم 53%، وفي عام 2018م قام الجهاز بتوفير تمويل بقيمة 5.5 مليار جنيه لمشروعات ساهمت بحوالي 50 مليار جنيه في الناتج القومي المحلى خلال نفس العام .(الموقع الرسمي لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، 2019).

- **مركز تحديث الصناعة**

تم تأسيس مركز تحديث الصناعة بمرسوم رئاسي في ديسمبر 2000 لإعطاء قوة دفع لصناعة مصرية حديثة، حيوية، تنافسية ومستدامة. ويهدف ذلك الى دعم المؤسسات الصناعية، وخلق بيئة أعمال مواتية للقطاع الصناعي، وذلك بالتنسيق مع وزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وكذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويهدف المركز إلى تنمية الصناعات التراثية والإبداعية من خلال دمج وتكامل تجمعات الصناعات الإبداعية مع سلاسل التوريد المحلية والعالمية للمنتجات اليدوية والتراثية، ودعم التنمية الشاملة، والترويج للصناعات التراثية والحرفية المصرية وزيادة القدرة التنافسية وفرص دخول الأسواق للتجمعات المشتركة في البرنامج، ودعم عمليات التصميم والابتكار ورفع جودة المنتجات. ويساهم المركز في توفير فرص تصديرية للصناعات اليدوية من خلال المعارض المحلية والعربية والدولية، والقيام بتدريب المعنيين على طرق ووسائل التصدير للخارج والنفاذ للأسواق العالمية. كما يهدف المركز إلى زيادة عدد 5 تجمعات حرفيه جديدة (منتجات النخيل والمنسوجات في أسوان والنوبة– منتجات الفخار والأخشاب بالشرقية– الرخام بالإسكندرية)، وزيادة المبيعات بنسبه 20%، وزيادة التصدير بنسبه 10%، وزياده أعداد العاملين بنسبه 10%[9].

ونجح المركز بالتعاون مع الوزارات المعنية والمحافظات في إقامة منفذ بيع دائم لعرض المنتجات اليدوية والتراثية المصرية يدار من قبل المركز باسم "Creative Egypt". ويضم المنفذ منتجات لأكثر من 16 ألف حرفي ومبدع، يمثلون أكثر من 45 تجمعاً لأقدم الصناعات الحرفية والتراثية المصرية، المنتشرة في 17 محافظة. وتشمل صناعة الكليم في مناطق فوة والجورة بالعريش

ومرسي علم وأبو سمبل وسيوة، وصناعة التطريز في مناطق دمياط وسيوة وبئر العبد بالعريش وسانت كاترين، وصناعة النسيج في مناطق أخميم بسوهاج ونقادة بالأقصر وساقية أبوشعرة المتخصصة في صناعة السجاد اليدوي، وصناعة الجلود وتتركز في مناطق مصر القديمة والإسكندرية وحلايب وشلاتين، وصناعة الحلي في مناطق تجمع نصر النوبة وتجمع حلايب وشلاتين ومرسي علم وتجمع الجمالية المتخصص في المشغولات الفضية، وصناعة الرخام وتتركز في مناطق الدريسة وشق الثعبان بالإضافة إلى تجمعات في مجالات صناعة الخيامية والتللي والعرجون والأثاث [10].

ويعد مشروع Creative Egypt – وفق المدير التنفيذي لمركز تحديث الصناعة – أكثر من كونه مجرد منفذ تجاري، فهو أول علامة تجارية مسجلة في مصر لمجال المنتجات الحرفية والمشغولات اليدوية، تهدف إلى تعزيز التراث المصري، وتحقيق التنمية المستدامة للحرفيين ورواد الأعمال والمصممين المصريين. وسعي المركز بالتعاون عربياً مع إمارة الشارقة إقامة جناح دائم للمنتجات المصرية، تحت شعار "مصر الإبداع"، والذي يتضمن عرضا لنماذج من الصناعات البيئية واليدوية والتراثية، والتي من أبرزها صناعة الفخار والخزف والرخام و"الألباستر" والزجاج والأثاث والمشغولات الخشبية والمنتوجات اليدوية والتلي، إلى جانب المنتجات النحاسية والمشغولات المعدنية والحلي والجلود والشمع ومنتجات التجميل الطبيعية[11].

كما قام المركز خلال معرض فيرنكس في فبراير 2015 بدعم وعرض منتجات التجمعات الحرفية والصناعية وصغار المصممين بهدف تسويق منتجاتهم محلياً وعالمياً[12].

وتبني المركز خلال عام 2014 على سبيل المثال برنامج للتجمعات الصناعية والحرفية استفاد منه ما يقرب من 7 آلاف أسرة مصرية من خلال العمالة المباشرة وغير المباشرة للمستفيدين من الحرفيين داخل تلك التجمعات والذي بلغ عددهم 2338 حرفيا يمثلون 25 تجمعا صناعيا، فضلا عن المعارض داخل مصر وخارجها والتي حققت مبيعات بنحو مليون و142 الف جنيه مبيعات مباشرة وقيمة تعاقدات بنحو 4 ملايين و890 الف جنيه.

وفيما يتعلق بافتتاح أول منفذ بيع دائم لمنتجات التجمعات الصناعية والتراثية والحرفية بفرع عمر أفندي بمنطقة المهندسين في القاهرة أشار المدير التنفيذي لمركز تحديث الصناعة إلى أن العمل يجري بشكل سريع للانتهاء من إعادة تأهيل الفرع ليتناسب مع نوعية المنتجات المستهدفة إضافة إلى تشكيل فرق عمل متخصصة متجر لتحديد المنتجات وجودتها وأسعارها حيث يستهدف المركز من خلال هذا المنفذ الوصول بهذه المنتجات إلى كافة الفئات المستهدفة محلياً وإقليمياً لزيادة فرص بيع المنتجات ومردود هذا البيع على العمالة المباشرة وغير المباشرة في هذا القطاع وما يمثله ذلك من حراك ايجابي في الدائرة الاقتصادية من المنظور الشامل وأثره على تنمية المجتمعات المهمشة في شتى محافظات الجمهورية.

- **الهيئة العامة للتنمية الصناعية**

هي الجهة المسئولة عن تنفيذ السياسات الصناعية التي تضعها وزارة التجارة والصناعة لتحفيز وتشجيع الاستثمارات في القطاع الصناعي ووضع وتنفيذ سياسات تنمية الأراضي للأغراض الصناعية وإتاحتها للمستثمرين وتيسير وتبسيط إجراءات حصولهم على التراخيص الصناعية. وقد حددت الهيئة رؤيتها في "النهوض بالصناعة لتصبح مصر من الدول الرائدة صناعيا في الشرق الأوسط وأفريقيا من خلال تعميق التصنيع المحلى، والتوسع في الصناعات ذات القيمة المضافة العالية والمكون التكنولوجي المرتفع، وتهيئة المناخ الجاذب للاستثمارات العربية والأجنبية"[13]. ووفقاً لقانون الهيئة العامة للتنمية الصناعية رقم 95 لعام 2018 فإن لها صندوق يسمي بصندوق دعم المناطق الصناعية يتولى تنفيذ سياسة الوزارة في التنمية الصناعية بالمناطق الصناعية ويكون له دعم إنشاء وتطوير المناطق الصناعية، ودعم أسعار الأراضي والأنشطة الصناعية الإنتاجية والخدمية المرتبطة بها في المناطق الصناعية ودعم سياسات تشجيع الصناعة بما يحقق خطط الوزارة للتنمية الصناعية والإجراءات التي تؤدي إلى زيادة قدة المناطق الصناعية على جذب الاستثمارات وتشجيع المنافسة في الداخل والخارج. (الجريدة الرسمية، 2018م).

وقد عملت الحكومة خلال عام 2017/2016 على تنمية الصناعات الصغيرة والحرفية ودعمها لتطبيق المواصفات القياسية للمنتجات ونظم الادارة بنسبة أقل من 10% وتقديم 1200 خدمة لعدد 600 عميل في عدد 70 تجمعاً حرفياً. بالإضافة إلى تقديم الدعم الفني لرواد الأعمال المصممين من خلال مركز التصميمات والموضة لمدة عام وإمدادهم بمعلومات واستشارات ومهارات التصميم اللازمة للوصول إلى منتجات قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية وإتاحة الفرصة للمبتكرين والمصممين المصريين من رواد الأعمال لعرض تصميماتهم في مجال الصناعات والحرف اليدوية والإبداعية للعلامة المصرية.

- **غرفة صناعة الحرفة اليدوية**

تأسست غرفة صناعة الحرف اليدوية بمقتضى القرار الوزاري رقم 964 لسنه 2015 وقرار وزاري رقم 59 لسنة 2016 بتشكيل لجنة مؤقتة لتسيير أعمال الغرفة حتى إجراء الإنتخابات وهي إحدى غرف اتحاد الصناعات المصرية. وجرى في سبتمبر 2016 أول انتخابات لمجلس إدارة الغرفة بالاقتراع الحر المباشر. وفي عام 2017 تم صدور القرار الجمهوري بالقانون رقم 2 لسنه 2017 الذي خص الغرفة وجعل منها هيئة حكومية لها شخصيتها الإعتبارية كونها إحدى المؤسسات العامة. وتتكون غرفة صناعة الحرف اليدوية من ثمان قطاعات هي (المنسوجات اليدوية والتطريز – المنتجات الزجاجية – حرف الأحجار – الفخار والخزف والسيراميك – المشغولات الخشبية – السجاد والكليم اليدوي – صناعات المجوهرات والحلى – صناعه الشمع – الصناعات المعدنية)

تتعامل غرفة صناعة الحرف اليدوية مع تابعيها ككيانات متباينة، وتتمثل رؤية ورسالة غرفة صناعة الحرف اليدوية في "الحفاظ على التراث المصري الحضاري من حرف تقليديه وذلك من خلال دعم تطوير الصناعات الحرفية المصرية كذلك العمل على البعد الاجتماعي بدعم ورعاية كل المبدعين الحرفيين في كافة القطاعات الحرفية من خلال توفير بيئة صحية صالحه للعمل تذليل كل العقبات والمشاكل التي تواجههم بالتعاون مع كل الجهات والهيئات حكومية كانت أو خاصه"[14]. وفي هذا السياق تسعي الغرفة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف مثل "رفع كفاءة الصناعات اليدوية حتى تتناسب مع احتياجات السوق المحلي والدولي. ورعاية مصالح العاملين في مجال الحرف اليدوية وتقديم تسهيلات في القروض من البنوك لأصحاب المشاريع الصغيرة وتخصيص أماكن للحرف اليدوية في السفارات والمتاحف والمطارات والبيوت الأثرية لعرض منتجاتهم وتوفير التدريبات اللازمة لأصحاب الحرف اليدوية، والإعفاء الضريبي المؤقت لأصحاب الحرف الصغيرة، والاشتراك مع كل الجهات التي تعمل بالحرف اليدوية لتطوير منتجاتهم، والعمل على تسهيل إجراءات استخراج التراخيص لأصحاب الحرف اليدوية والمشروعات الصغيرة، والعمل على تحويل القطاع غير رسمي إلى قطاع رسمي فيما يخص الحرف اليدوية في الدولة، والعمل على تخصيص أماكن للحرف اليدوية في المناطق الصناعية، والعمل على توفير نظام تأمينات اجتماعية ورعاية صحية لأصحاب الحرف اليدوية، ودعم القدرات التنافسية للمنتج المصري"[15].

ونظراً لأهمية الموضوع تم الاتفاق على "خطة عمل تتضمن كافة المناطق التي يوجد بها ورش ومصانع تابعة للقطاع على مستوى الجمهورية، بهدف توفير التدريب اللازم للصناع العاملين بمختلف قطاعات الحرف اليدوية، لرفع كفاءة المنتجات حتى تتمكن من المنافسة عالميا"[16] وذلك بالتشارك بين كل من جهاز تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومركز تحديث الصناعة والمجلس التصديري للحرف اليدوية وذلك في العام 2017، كما تم توقيع برتوكول تعاون بين جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر والمجلس والغرفة بهدف دعم القطاع مالياً خلال الفترة القليلة المقبلة، حيث تم الاتفاق على تطوير القطاع.

وفي نوفمبر 2018 وقعت غرفة الحرف اليدوية بروتوكول تعاون مشترك مع هيئة البريد المصري لتعزيز سبل التعاون المشترك بين الطرفين. ومؤدي الاتفاق هو خلق تغيير وتطوير على المستوى الاجتماعي والاقتصادي للعاملين بالحرف لإحداث طفرة على المستوى الاقتصادي في حياة البسطاء داخل القرية لإحداث تغيير إيجابي مقصود على الحياة الصناعية التي يعمل بها أغلب سكان مصر في المناطق الفقيرة والأكثر فقراً والمناطق الحدودية المهمشة. ويستهدف البروتوكول حصر العاملين بقطاعات الحرف اليدوية من خلال 4 آلاف مكتب بريد على مستوي الجمهورية وهو ما يسهل التواصل معهم وضمهم للقطاع الرسمي وحل مشاكلهم، بالإضافة إلى توفير مجموعة متنوعة من الخدمات في التسويق والدعم لقاطني القرى في مختلف محافظات مصر، والمساهمة في التسويق

الالكتروني من خلال موقع البريد مول للتسويق الإلكتروني والترويج للحرف اليدوية والعمل على النفاذ لأفريقيا من خلال الموقع. ومع زيادة الاهتمام بالموضوع إعلامياً وسياسياً وقعت الغرفة برتوكول تعاون مشترك مع غرفة الحرف التقليدية بطنجة بالمغرب، لتعزيز سبل التعاون المشترك بين الغرفتين وذلك في عام 2019 وهو ما يُعد إطاراً أوسع لتعزيز العمل عربياً وإقليمياً.

- **المجلس التصديري للصناعات اليدوية[17]**

تأسيس المجلس التصديري للصناعات اليدوية بالقرار الوزاري رقم 760 لعام 2013 بهدف "تنمية الصادرات المصرية في مجال الصناعات اليدوية، من خلال تعزيز مركزها التنافسي في الأسواق الخارجية. (الوقائع المصرية، 2013)، وحصل المجلس التصديري للحرف اليدوية، على المساندة التصديرية من صندوق تنمية الصادرات، للشركات المتخصصة بقطاع الحرف اليدوية من يوليو 2016، ويعد الحصول على المساندة التصديرية أحد أهداف استراتيجية تطوير قطاع الحرف اليدوية 2017–2020، كما تم اعتماد خطة المعارض الدولية الخاصة بقطاع الحرف اليدوية وهي 10 معارض، بينها معارض جماعية، وفي حالة اشتراك 5 شركات أو أكثر، يتم تخصيص جناح لتلك الشركات داخل المعرض ممثلا لمصر، وتحصل على دعم من الدولة يصل لحوالي 80%، بجانب المعارض الفردية والتعاون مع التمثيل التجاري المصري بالدول المختلفة.

وتتضمن استراتيجية تطوير قطاع الحرف اليدوية تخصيص منطقة الفخارين بمصر القديمة لتصبح "design hub" أي منطقة مخصصة للمصممين للعمل على تطوير تصميماتهم، واستحداث دبلومة للتصميم لمدة عام، وذلك للوصول الى معدل إيجاد تصميمات جديدة كل 6 أشهر لتتناسب مع أذواق المشترين بالخارج، حيث تعمل حالياً 20 شركة بالمنحة الخاصة لمنظمة CBI الهولندية للتدريب والتطوير، كما تسعى الغرفة حالياً لإقامة بازارات للحرف اليدوية بالمواصلات والمتاحف والمطارات لتوسيع دائرة التسويق لتلك المنتجات[18]. وقد حقق المجلس خلال عام 2016 صادرات قدرت بنحو 246 مليون دولار.

وقد "ارتفعت صادرات الصناعات اليدوية المصرية خلال ال 7 أشهر الأولى من عام 2018 لتسجل نحو 128 مليون دولار مقابل 111 مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي 2017" (الموقع الرسمي لجريدة أموال الغد، 2019) [19].

ويتضح مما سبق أن الأهداف شديدة العمومية في جوانب كثيرة منها، وتتسم بلغة إنشائية بلاغية دون تحديد دقيق لأرقام تلك الاحتياجات أو أي تسهيلات تلك التي ستوفرها البنوك ونسب الإعفاءات الضريبية وكيف يمكن تحويل القطاع الغير رسمي إلى رسمي، وبأي طريقة سيتم دعم

القدرات التنافسية لتلك المنتوجات وغيرها من الأسئلة التي تقف أمام تلك الأهداف، ذلك أن واقع أداء الصناعات اليدوية والخطط التنموية في حاجة إلى أن تعكس ذلك التوجه الايجابي.

3. وزارة الاستثمار

تقوم الوزارة بعمل مساند من خلال تخصيص بعض فروع شركاتها التابعة من أجل توفير الأماكن المناسبة كمنفذ دائم لعرض وبيع المنتجات الحرفية والتراثية واليدوية، وغيرها من منتجات الكيانات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر.

4. وزارة الثقافة

تتمثل الجهات التابعة لوزارة الثقافة والمعنية بقضية الصناعات الحرفية واليدوية في: الهيئة العامة لقصور الثقافة، وصندوق التنمية الثقافية، وقطاع الفنون التشكيلية وما يتبعه من دار النسجيات المرسمة – مركز الغوري – مركز بحوث الحرف اليدوية. وكانت وزارة الثقافة قد أطلقت عدداً من المهرجانات والمبادرات منها: مبادرة صنايعية مصر[20]، ومهرجان الحرف التراثية وتنمية أفريقيا.

- **الهيئة العامة لقصور الثقافة**

تؤدي الهيئة العامة للثقافة دوراً هاماً عن طريق فروعها في الأقاليم والمحافظات والقرى في مجال تنمية الحرف والصناعات اليدوية حيث تنص المادة رقم 4 لعام 2007 من لائحة الهيئة على إجراء المسابقات في مجال الفنون التلقائية والحرف البيئية وتهدف إلى البحث عن الفنانين التلقائيين وتقديمهم إلى الساحة الفنية والحفاظ على الحرف البيئية من الاندثار، وتشجيع المبدع الشعبي واختيار المتميزين منهم لإقامة معارض لأعمالهم في مجال الفنون التلقائية والفنون الحرفية التقليدية. وقد عرفتها بكونها "فنون يدوية متصلة بالتراث الشعبي في المدينة والقرية أو المستلهمة منه مثل الكليم، السجاد، الجوبلان، الخيامية، الأزياء، الزجاج المعشق بالجص، المشغولات الخشبية، المطروقات النحاسية، التطعيم بالصدف والعظم، الخزف والفخار، المشغولات الجلدية، مشغولات الخوص، مشغولات الجريد، مشغولات الحصير، مشغولات الخرز". وتعقد الهيئة الورش الفنية في القري لإكساب الشباب مهارات فنية ويدوية لرفع المستوي الاقتصادي وتحقيق مردود ثقافي واجتماعي يمكن قياسه أو إخضاعه للتقييم العلمي ودراسة إمكانية تسويقه، وذلك بحد أدني عشر بورفات ولا يقل عدد ليالي العرض عن عشر ليال. (لائحة أنشطة الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2007).

وفي سبيل ذلك أسست الهيئة العامة لقصور الثقافة عدة قصور ثقافية متخصصة للحفاظ على الحرف البيئية والتقليدية من الاندثار والحفاظ على التراث الشعبي المصري الأصيل والهوية

المصرية والشخصية الوطنية عبر تدريب رواد هذه القصور على عمل هذه الحرف وإقامة المعارض لمنتجاتها.

وتوجد عدد 4 قصور ثقافية متخصصة في الحرف التقليدية واليدوية والفنية والتراثية وهي (قصر كفر الشرفا للحرف الفنية – قصر الإبداع الفني 6 أكتوبر – قصر العمال بشبرا الخيمة – قصر أحمد بهاء الدين بأسيوط وهو متخصص في ثقافة الطفل وبه ورش لتعليم حرفة التلي) وهي قصور تابعة إداريا للإدارة العامة للقصور المتخصصة التابعة للإدارة المركزية للدراسات والبحوث وهي تعمل على (الموقع الرسمي للهيئة العامة لقصور الثقافة، 2019):

- رعاية الحرف والحرفيين وتدريب الفنيين والهواة على هذه الحرف.
- الاتصال بالخبراء والدارسين لإجراء البحوث اللازمة على الحرف اليدوية.
- التعاون المشترك مع المؤسسات التعليمية والمعاهد والكليات الفنية المتخصصة في هذا المجال .
- التواصل مع مراكز الشباب ومؤسسات المجتمع المدني والأهلي من أجل المساهمة في خلق كوادر مدربة ومؤهلة في هذه الحرف.

- **صندوق التنمية الثقافية**

يتبع صندوق التنمية الثقافية مجموعة من مراكز الحرف بالفسطاط، وهي إحدى المشروعات الكبرى التي أنشأتها وزارة الثقافة والهادفة لإتاحة الفرص أمام الفنانين والحرفيين لممارسة إبداعاتهم وتأكيد القيمة الفنية في هذا المضمار، وهي تعد من أهم مناطق مدينة القاهرة العريقة وأكثرها ثرا ء.

وتعتبر مراكز الحرف التابعة لصندوق التنمية الثقافية إحدى أهم الأماكن التي تعتمد في إنتاجها على حرفيين قادرين على استيعاب واستلهام روح الماضي وإبداع منتجات مستوحاة من التراث ولديهم المقدرة على إبتكار وتصميم وتنفيذ الوحدات والزخارف الإسلامية. (الموقع الرسمي لمركز الحرف التقليدية، 2019)

يحتوى مركز الحرف على الأقسام الآتية: قسم النجارة ويشتمل هذا القسم على كافة أعمال النجارة من ماكينات وتجميع وخرط عربي وأركيت وصدف وأستر، ويقوم بعمل كافة أنواع النجارة العربي والتي تشتمل الخرط اليدوي العربي، التطعيم بالصدف ومراكز التطعيم، الأويما الحفر على الخشب، الزجاج المعشق بالجبس، قسم الحلي، الخيامية، قسم النحاس.

- **قطاع الفنون التشكيلية – مركز الغوري**

في عام 1960 تم تخصيص مبنى وكالة الغوري كمركز لإبداع الحرف التقليدية بغرض تخريج أجيال من الحرفيين المهرة في مجالات الحرف التقليدية ليحملوا رسالة الحفاظ على التراث الحضاري الضارب بجذوره في نسيج التاريخ المصري الإسلامي، ويشمل المركز مجموعة الحرف التراثية ممثلة في الحلي الشعبي والأزياء المتوارثة التي تمثل مختلف مناطق مصر ومحافظاتها النائية، والنجارة الدقيقة (الخرط والأرابسك والتطعيم بالصدف والنقش على الخشب) والزجاج المعشق بالجص، والتطعيم بالصدف، وفن الخيامية، والتكفيت بالفضة، والنقش على النحاس، كل ذلك بهدف رعاية هؤلاء النفر من الحرفيين وتأمين الأجواء الملائمة لإبداعاتهم ورعايتهم مادياً واجتماعياً وتقديرهم أدبياً، عملاً على حماية هذه الحرف من الانقراض والاندثار باعتبارها تحمل بعض ملامح الخصوصية ومعالم الشخصية المصرية (الموقع الرسمي لوكالة الغوري، 2019).

- **قطاع الفنون التشكيلية – دار النسجيات المرسمة**

تم إنشاء دار النسجيات المرسمة في عام 1970، بهدف إحياء فن النسجيات المرسمة المصري وبعثة من جديد وخلق مدرسة مصرية يكون لها أسلوبها الخاص وشخصيتها المتميزة وإعداد أجيال من الفنانين المصريين المتخصصين في هذا الفن والعمل على إقامة معارض داخل وخارج الجمهورية للتعريف بهذا الفن، ويجرى العمل داخل هذه الدار من خلال أربعة أقسام هي قسم التصميم والرسم، وقسم التدريب، وقسم التنفيذ (التشغيل) وقسم الصباغة. (الموقع الرسمي لدار النسجيات، 2019)

5. وزارة التنمية المحلية (جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجي – صندوق التنمية المحلية)

تؤدى وزارة التنمية المحلية العديد من الأدوار المهمة لتنمية المجتمعات المحلية في محافظات الجمهورية وتشترك الوزارة مع المحافظات في كثير من الوظائف والأدوار من بينها دعم وتطوير الصناعات الحرفية ومنظمات التعاون الانتاجي بما يواكب التقنيات الحديثة.

ولدعم التنمية الاقتصادية للقرية المصرية صدر القرار الجمهوري رقم 310 بإنشاء صندوق للتنمية المحلية في عام 1978 بهدف إقراض المجالس القروية عن طريق التوسع في تمويل المشروعات الانتاجية، وجاء من ضمن مجالات الإقراض أن يقوم صندوق التنمية المحلية بإقراض مشروعات صغار المستثمرين مثل الورش الحرفية بأنواعها. (موقع وزارة التنمية المحلية، 2019)

- **جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجي**

ومن أجل متابعة تنفيذ الخطط والسياسات العامة التي تضعها اللجنة العليا للتخطيط والإشراف على قطاع الحرفيين تم إنشاء الجهاز بالقرار الجمهوري رقم 890 لعام 1973، وترأس الجهاز وزير الدولة لأمانة الحكم المحلي. وبعد ما يقرب من أربع عقود أدمج كل من جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجي وجهاز بناء وتنمية القرية المصرية في ديوان عام وزارة التنمية المحلية وذلك في 30 يونيو لسنة 2016، بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1792 لسنة 2016م. (الجريدة الرسمية، 2016)

- **صندوق التنمية المحلية**

تم إنشاء صندوق التنمية المحلية كشخصية اعتبارية مستقلة في جهاز بناء وتنمية القرية المصرية بموجب القرار الجمهوري رقم 310 لسنة 1978، وذلك بهدف إقراض المجالس القروية لزيادة النشاط الاقتصادي للقرية عن طريق التوسع في المشروعات الإنتاجية، وبدأ الصندوق في مزاولة نشاطه بصورة عملية اعتباراً من شهر نوفمبر 1979.

ويسعي الصندوق إلى عدد من الأهداف من بينها "التوسع في إقامة المشروعات الإنتاجية والخدمية المولدة للدخل. وتنويع مصادر الدخل المحلى مع التركيز على تصنيع الريف والارتقاء بالتقنيات الإنتاجية والخدمية المستخدمة. وزيادة فرص العمل المنتج المستقر"(موقع وزارة التنمية المحلية، 2019).

6. المحافظات – الوحدات المحلية "المجالس التنفيذية"

تنص اللائحة التنفيذية لقانون رقم 43 لسنة 1979 لنظام الإدارة المحلية في مصر بالفصل الحادي والعشرين، المادة 24 وتحت عنوان الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجي على أن تتولى الوحدات المحلية كل في دائرة اختصاصها حصر وتصنيف الحرفيين وتجميعهم في جمعيات تعاونية إنتاجية، وتوفير الخامات اللازمة للحرفيين والإشراف على توزيعها، والنهوض بالجمعيات التعاونية الإنتاجية والإشراف عليها وتسويق منتجاتها. وإنشاء إدارة مراكز التدريب المهني، وتعتبر المحافظة هي الجهة الإدارية المختصة للجمعيات التعاونية الإنتاجية وجمعيات الخدمات الواقعة بدائرتها.

وبفضل الحرف التراثية والتقليدية انضمت محافظة القاهرة لشبكة اليونسكو للمدن الإبداعية في مجال الحرف اليدوية والفنون الشعبية، وذلك في نوفمبر 2017. وتمكنت المحافظة من إنشاء تجمع للصناعات الحرفية والتراثية ضمن إطار التجمعات الصناعية المتكاملة وكأحد مشروعات برنامج التنمية الصناعية الستة.

وقامت محافظة الاسماعيلية في مايو 2018 بإنشاء مشروع مجمع الورش الحرفية والصناعات الصغيرة الجديد، الذي يجرى تنفيذه جنوب المنطقة الحرة العامة الاستثمارية بمنطقة مدينة المستقبل، على مساحة إجمالية قدرها 25 فدانًا بما يوازى 105 ألف متر مربع، ويتضمن إقامة 462 ورشة مختلفة المساحات تشمل الصناعات الحرفية. وتصل التكلفة الإجمالية للمشروع الى 75 مليون جنيها، ويتم تنفيذه على ثلاث مراحل، بهدف نقل جميع الورش الحرفية من داخل المدينة إلى الموقع الجديد، من أجل الحفاظ على البيئة والمظهر للمحافظة. (الموقع الرسمي لمحافظة الإسماعيلية، 2019)

7. وزارة التضامن الاجتماعي (الاتحاد التعاوني الإنتاجي – صندوق دعم الصناعات الريفية والبيئية والانتعاش الريفي)

يهدف دعم وتمكين أكثر من 20 ألف مبدع من أصحاب الحرف اليدوية في مصر، عقدت وزارة التضامن في مايو 2018 بروتوكول تعاون مع بنك الاسكندرية يتضمن توفير دعم فني ومالي بتمويل أكثر من 3 مليون جنيه على مدار البرنامج المستمر لمدة عامين. ويهدف البروتوكول لتحسين فرص التسويق للصناعات اليدوية المصرية، من خلال الترويج لها على المستوى المحلي والعالمي، وذلك عن طريق تنظيم العديد من المعارض وطرح كتالوج مصور لعرض المنتجات اليدوية المختلفة من مختلف أنحاء الجمهورية. (موقع بنك الإسكندرية، 2019)

- **الاتحاد التعاوني الإنتاجي**

طبقا لقانون التعاون الانتاجي رقم 110 لسنة 1975 وقرار رئيس الجمهورية رقم 472 لسنة 2016 المعدل للمادة 72 من القانون رقم 110 لسنة 1975 يعتبر وزارة التضامن الاجتماعي هي الجهة الإدارية المختصة بالنسبة للاتحاد، وهو أحد فروع الحركة التعاونية المصرية المنوط بها تنظيم وتنمية طاقات الإنتاج في الصناعات الحرفية والخدمات الانتاجية ويتولى دعمها فنياً واقتصادياً وإدارياً وتنمية المصالح المشتركة لأعضاء الجمعيات التعاونية بهدف رفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي. ويقوم الاتحاد بعدد من الأدوار من بينها: دعم الصناعات الوطنية الكبيرة من خلال قيام الورش الحرفية والمصانع التعاونية الصغيرة بتوفير احتياجاتها من الأجزاء والمكونات المغذية لها، وكذلك دعم قدرة الاقتصاد المصري من خلال العمل على فتح الاسواق الخارجية أمام تصدير السلع والمنتجات الحرفية وتبني الآليات التي تساعد على ذلك (الموقع الرسمي للاتحاد التعاوني الإنتاجي، 2019)

وتولي الاتحاد إنشاء نظام "مشروعك" والهادف إلى مساعدة صغار الصناع والحرفيين وتجميع كل مجموعة من الشباب مشتركة في النشاط داخل جمعية تعاونية انتاجية تقدم العون الفني

والتقني لهم وتساعدهم في التسويق بعد حصولهم على قرض من الدولة حتى لا يتعرض عملهم للفشل. كذلك يقوم الاتحاد بعمل معارض تسويقية للمنتوجات الحرفية وتنفيذ عدد من البرامج التدريبية لتأهيل الشباب على الصناعات الحرفية.

- **صندوق دعم الصناعات الريفية والبيئية والانتعاش الريفي**

يعتبر الصندوق هيئة عامة منشأه بالقانون رقم 167 لسنه 1956 والمعدل بالقرار الجمهوري رقم 1075 لسنة1964 وله شخصيته الاعتبارية وموازنته الخاصة ولا يهدف إلى تحقيق ربح ويخضع لإشراف وزارة التضامن الاجتماعي، ويهدف الصندوق إلى دعم الصناعات الريفية والبيئية والإنعاش الريفي إلى الارتفاع بالمستوى الاقتصادي للأسر المصرية بصفه عامة والأسر الريفية بصفه خاصه من خلال التعاون مع الجهات المحلية والدولية من أجل تعزيز القدرة على رفع إنتاجية الصناعات الريفية والبيئية والمنزلية وإنشاء وإدارة الأنشطة التي تساهم في تنمية المجتمعات المحلية بصفه عامه والريفية بصفه خاصه، والمزج بين المعرفة التقليدية والأساليب العملية في تنمية الصناعات البيئية والريفية والمنزلية وتمويل الأنشطة سالفة الذكر في إطار الأهداف التي يقررها مجلس إدارة الصندوق والعمل على تنمية الموارد المالية للأنشطة المختلفة ومعاونة الأشخاص الاعتبارين والأفراد الطبيعيين في تسويق المنتجات عن طريق المعارض الداخلية الدائمة والمؤقتة والمعارض الخارجية والمتنقلة ورفع الكفاءة الفنية للأفراد والمؤسسات العاملة في مجال تنمية الصناعات الريفية والبيئية والمنزلية، وتيسير حصول الجمعيات والمؤسسات الأهلية والأفراد على القروض من مصادر التمويل المختلفة (الموقع الرسمي لصندوق دعم الصناعات الريفية والبيئية والانتعاش الريفي، 2019).

8. المجلس القومي للمرأة

يقوم المجلس القومي للمرأة بدور في تطوير الحرف اليدوية وذلك من خلال تدريب عدد من السيدات على ذلك. ففي عام 2017 أتاح المجلس عدداً من الفرص للسيدات من 11 محافظة لعرض منتجاتهن في العاصمة. كما قام المجلس بتوسيع قاعدة بيانات المدربين المتعاملين مع مركز تنمية المهارات بالمجلس القومي للمرأة، خاصة في مجال الحرف اليدوية. ويذكر الموقع الرسمي للمجلس أنه "لما كان المجلس القومي للمرأة هو أحد الجهات الحكومية المعنية بالنهوض بالمرأة اقتصاديا فقد قام بالتعاون مع مؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية وبنك الاسكندرية (مبادرة ابداع من مصر) لإصدار كتالوج يعمل على مساعدة السيدات على فتح قنوات تسويق لهن والاحتكاك بجمهور المستهلكين، كما يتضمن قصص نجاح لبعضهن ممن واجهن صعوبات في بداية الطريق". (الموقع الرسمي للمجلس القومي للمرأة، 2019).

9. الهيئة العامة للرقابة المالية

تأسست الهيئة بالقانون رقم 10 لعام 2009 لتحل محل مجموعة من الهيئات الأخرى، وأصبحت مسئولة عن سوق رأس المال والتمويل العقاري والتأجير التمويلي بالإضافة إلى التمويل متناهي الصغر. وتقدم الهيئة مجموعة من التمويلات في المجالات الانتاجية والصناعية والحرفية: وتشمل كافة مجالات الانتاج والتصنيع في مجال المنسوجات والحياكة والاثاث والمنتجات الغذائية والجلدية والورقية والخشبية والمعدنية والبلاستيكية والزجاجية والادوات المكتبية والاجهزة والآلات والمعدات، والمشغولات اليدوية بكافة انواعها، وتدوير المخلفات، وغير ذلك من الانشطة أو المشروعات في المجالات الانتاجية والصناعية والحرفية.

وفي عام 2014م صدر القانون رقم 141 للتمويل متناهي الصغر والذي وضع شروط وضوابط لتنظيم مصالح الأطراف المعنية وتطوير المعايير المهنية لنشاط التمويل متناهي الصغر وجذب التمويل وزيادة الشمول المالي للفئات المهمشة وتشجيع وتنظيم العمل بالشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية التي تمنح تمويل متناهي الصغر(الهيئة العامة للرقابة المالية، 2015).

وتضمن القانون إنشاء "الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر" للعمل على تنمية الصناعة وفقا لأفضل الممارسات ودعم قدرات أعضائه، وألزم جميع الشركات والجمعيات الأهلية الممارسة للنشاط بالانضمام لعضويته كشرط للحصول على الترخيص. وقد وصل عدد الأعضاء المنضمين لمنظومة الاستعلام الائتماني إلى 567 عضو، وتم تنفيذ أكثر من 940 ألف عملية استعلام خلال عام 2017 بالاتحاد.

وإذا نظرنا على المستوي الإقليمي نجد الاتحاد العربي للصناعات التقليدية والحرف الفنية والتراثية والذي تأسس في عام 2007 في إطار المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ومجلس الوحدة الإقتصادية العربية لتنسيق المواقف العربية في مجالات الدفاع عن التراث وتبادل الخبرات والمحافظة على تميز الصناعات الحرفية والمهن التراثية العربية مع تطوير المبادلات التجارية العربية في هذا المجال. ودعا الاتحاد إلى فتح الاسواق العربية أمام المنتوجات الحرفية العربية، وتقديم تسهيلات وإعفاءات في كافة المجالات المالية والضريبية وتأمين المستلزمات وتصريف الانتاج. كما أوصى بضرورة إقامة معارض متخصصة للصناعات التقليدية وتنظيم يوم عالمي لهذه الصناعات.

كما دعا الدول العربية للإهتمام بقطاع الصناعات التقليدية وتعميم إنشاء المجمعات والقرى والجمعيات الحرفية على مستوى المناطق والقطاعات المختلفة في الدول العربية لأهمية دورها في الترويج للمنتوج التقليدي والمحافظة على تقنيات انتاجه ورفع جودته وتطويره ليستجيب لأذواق المستهلك. والإستفادة من وسائل الإتصال والإعلام الحديثة في الترويج للمنتجات التقليدية والتعريف

بها على مستوى الأسواق المحلية والدولية. والإهتمام بالجانب المعلوماتي وتطوير شبكة عربية للمعلومات في مجال الصناعات التقليدية تربط بها جميع الأجهزة والغرف والجامعات المهتمة بهذا القطاع الهام في الدول العربية. والإهتمام بالتكوين والتأهيل المستمر والدعوة لإدخال منهج تعليمي يهتم بالصناعات التقليدية ضمن التعليم الأساسي في الدول العربية. ورفع الوعي بأهمية الملكية الفكرية في مجال الصناعات التقليدية حفاظا لحقوق الحرفيين والمبدعين العرب في هذا المجال. ودعوة المصارف العربية لزيادة اهتمامها بقطاع الصناعات التقليدية والعمل على ايجاد قنوات للتمويل الميسر للصناع والحرفيين في هذا المجال. ودعوة المنظمات العربية والإقليمية وخاصة المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين للتعاون مع الإتحاد في تنفيذ فعاليات وأنشطة لصالح العاملين في قطاع الصناعات التقليدية بالدول العربية.(المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، 2007).

ثالثا: أبرز التحديات التي تواجه الصناعات الحرفية واليدوية

تواجه الصناعات والحرف اليدوية عدداً من التحديات التي تؤثر سلباً على فعالية نشاطها على المستوي الوطني والمحلي، ويمكن استعراض عدد من هذه التحديات كالتالي:

أ. تحديات تشريعية وقانونية

توجد مجموعة من المعوقات التشريعية والقانونية تتمثل في عدم وجود نظم أو لوائح خاصة بها بشكل واضح ومحدد ومفصل، فضلا عن أن هذه الصناعة تتجاذبها كثير من التشريعات التي ترد في ثنايا وظائف أو أهداف عدد من المؤسسات. ففي بعض الأحيان لا يقوم البرلمان بضبط القوانين التي تقدمها كل وزارة على حده فتكون القوانين الحاكمة لبيئة الصناعات والحرف والاستثمارات كأنها جزر منعزلة عن بعضها البعض، ومن ثم تظهر مشكلات عند التطبيق.

وهنا تثور قضية إشكالية الطبيعة القانونية للصناعات اليدوية والحرفية وهل تتحقق الغايات المطلوبة للتنمية من وجود قانون ملزم لذلك أو تترك للعمل الطوعي؟ وهل ثمة خصوصية للدولة في العالم العربي بحكم كونها دول تمر بمراحل انتقالية للعبور إلى التنمية ما يشجع على وجود قانون مُلزم ينظم تلك الصناعة ويضبط عملها؟

وعلى الرغم من أن عدداً من المؤسسات الدولية بادرت بطرح بنود أو توصيات لتحسين بيئة العمل والحفاظ على حقوق وسجلات الملكية مثل منظمة التجارة الدولية أو منظمات الأمم المتحدة أو اليونسكو إلا أنها تظل كتوصيات أكثر منها كالتزام حقيقي على الدول.

ب. تحديات إدارية وتنظيمية

تعاني الصناعات والحرف اليدوية من فراغ في صنع السياسات الواضحة والمتسقة تجاه هذه الصنعة، وعدم كفاية الخطط الاستراتيجية فضلاً عن عدم وجودها أحياناً، ما ترتب عليه أن اتسم العمل – في بعض الأحيان– بالتخبط والعشوائية والارتجال دون وجود شكل تنظيمي له خطط وأهداف محددة سواء متوسطة أو طويلة المدي تتفق مع الخطة التنموية العامة للدولة. وتشير التقديرات إلى أن "نسبة 40% إلى 60% من تكلفة القيام بالأعمال في مصر تأتي من القيود الإجرائية حيث تكثر الشكاوي من اضطرار المشروعات الصغرة والمتوسطة إلى التعامل مع المسئولين الحكوميين والمكاتب الحكومية المركزية والمحلية وعدم وتوافر المعلومات وعدم الرغبة في تقديم المساعدة" (عبد الدائم، 2017). وأبرز مثالين على ذلك: أن تلك الصناعة لا تزال تعتمد على المبادرات الطوعية والخاصة أكثر من اعتمادها على المبادرات الحكومية ولحظية الأسواق الخاصة بالمنتجات الحرفية وندرتها – في بعض الأحيان – ولا نجد أيضاً إطارات تنظيمية تتم فيها سواء بين الوزارات أو المحافظات وبعضها البعض أو بينها وبين القطاع الخاص والأهلي فلا يزال هناك تفاوت كيفي وكمي بين المحافظات وبعضها البعض. وهنا تثور قضية خلافية وهي هل تحتاج تلك الصناعات إلى تنظيم حكومي بيروقراطي يُدير تلك المنظومة على الرغم من المثالب المعروفة لذلك؟ وهل وجود تنظيم سيكون عامل قوة لتعزيز تلك الصناعة أو عامل ضعف؟

الأمر الآخر هو عدم التعامل مع الصناعات الحرفية واليدوية باعتبارها كتلة واحدة متجانسة في المحافظات والأقاليم في الجمهورية. فبعض الجهات مسئولة بشكل مباشر عن تلك الصناعات من حيث الإعداد والمساندة والتمويل والتدريب وجهات أخرى مسئولة بشكل غير مباشر ما ينبئ بأنها مشتتة الجهود والنفقات الأمر الذي يؤثر بالسلب على إجمالي العمل اليدوي والحرفي.

وبمراجعة عدد من أهداف وغايات المؤسسات الرسمية فيما يخص تلك الصناعة نستطيع معرفة مدي كون تلك الأهداف واقعية أو عمومية، وهل هي قابلة للقياس أو غير ذلك؟ وهل كانت الأهداف مُصاغة من المجتمع المحلي ومن الحرفيين أنفسهم أو غير ذلك؟

من ناحية أخري أدت الزيادة في أعداد الهيئات المركزية والمحلية إلى إعاقة العمل أحياناً فعلى سبيل المثال تحتاج تصاريح أنشطة تلك الصناعات إلى وقت طويل للبدء في الممارسة! ولا نعرف الكثير عن تقسيم الجهود والأعمال أو عمليات التنسيق سواء بين الهيئات المختلفة وبين بعضها البعض أو بينها وبين أجهزة الحكومة. وهل تقوم تلك الجهات بالتدارس والاتفاق المسبق على الإجراءات، وهل هناك اجتماعات دورية تُعقد، وهل ثمة أقسام أو وحدات أو أفراد مهمتهم الاتصال المستمر بين هؤلاء الفاعلين. جانب آخر وهو غياب الإشراف على أنشطة تلك الصناعات من قبل الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والإعلام.

وعلى الرغم من أن وجود الإحصاءات ونشر البيانات المالية والنقدية والعمالية يساعد الدولة والباحثين على تشكيل صورة أدق عن الأوضاع الاقتصادية ويساهم في تعزيز صنع السياسات – التي تستند إلى أدلة – فإن الصناعات اليدوية والحرفية تعاني من غياب الإحصاءات الدقيقة والحقيقية عنها.

ج. تحديات إعلامية وتعليمية وثقافية

تمكنت قلة اهتمام وسائل الإعلام –مع عوامل أخرى– بنشر التجارب الايجابية عن تلك الصناعات وتعميق الوعي بثقافة الحرف اليدوية، وتشوه أهمية القطاع الحرفي بإيجاد صورة ذهنية مغلوطة عن صاحب المهنة أو الحرفي كرستها بعض الصور السلبية للإعلام أو بعض التجارب السلبية لهم خاصة وأن عدد منهم ترك تلك الصناعة والحرفة وانتقل لأخري أقل مخاطرة وأكثر ثباتاً وربحية.

د. تحديات مالية

قصور الاعتمادات المخصصة من قبل الحكومة أو استثمارات القطاع الخاص إزاء تلك الصناعة بل واختلافها من وزارة لأخري، ومن وقت لوقت ومن قيادة لقيادة وفق إدراكها لأهمية الصناعة. فنجد مثلاً أن البنوك تقوم بتمويل بعض المشروعات بمبالغ صغيرة جداً للقادرين على العمل في القرى والمدن وهو ما يحتاج إلى مراجعة. كما أن العلاقة بين البنوك وبين الحرف والصناعات اليدوية فيها عدد من الإشكالات كالإجراءات البيروقراطية الطويلة والضمانات وفترات السداد، ويأتي ذلك ضمن مناخ استثماري حرج "حيث يتم تمويل 56% من المشروعات القائمة بالتمويل الذاتي بينما تمثل مساهمة البنوك في تمويلها أقل من 40% منها 13% للبنوك العامة و26% للبنوك الخاصة. وتشير خريطة النفاذ إلى قنوات التمويل إلى أنه كلما كبر حجم المشروع زادت قدرته على النفاذ للتمويل وتدل الأرقام أن 78% من المشروعات الصغيرة لم تتقدم مطلقاً للحصول على قروض بنكية وأن نسبة 92% من المشروعات الصغيرة التي تقدمت للحصول على تمويل بنكي تم رفضها"، كما تعاني الحرف والصناعات اليدوية من تذبذب أسعار المواد المستخدمة حيث لم تعد أوعية الموارد في إطار البيئة المحلية فالحصول عليها بات مكلفاً" (عبد الدائم، 2017).

هـ. تحديات تسويقية

تعتمد الصناعات التقليدية والحرفية على الشهور التي تزدهر فيها السياحة ومن ثم يمكن القول أنها "موسمية" نوعاً ما، وفقاً للظروف السياسية والاقتصادية والأمنية الجاذبة للسياح وتقلباتها. بالإضافة إلى استنادها على المعارض المحلية والإقليمية والدولية. ونظراً لارتفاع كُلفة المشاركة في

تلك المعارض سواء ما تعلق منها في جانب النقل أو الشحن أو الإقامة أو التصدير تظهر مشكلة عدم قدرة عدد من الحرفيين على المشاركة فيها.

رابعا: آليات تفعيل سياسات للصناعات اليدوية والحرفية

يوجد عدد متنوع من المقترحات الخاصة بتفعيل سياسات خاصة بالصناعات اليدوية والحرفية تختلف ما بين إداري وتنظيمي ومالي وتسويقي وإعلامي وتدريبي، وذلك على النحو التالي:

أ. آليات من قبل الحكومة

- إنشاء جهاز شبه حكومي تابع لرئيس الوزراء أو استحداث منصب نائب رئيس الوزراء للصناعات الحرفية واليدوية أو إنشاء (اللجنة الوطنية للصناعات الحرفية واليدوية) أو (المجلس الأعلى / القومي للصناعات الحرفية واليدوية) أو (الهيئة التنسيقية للصناعات الحرفية واليدوية) مهمتها مساعدة الشركات والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني لتبني استراتيجيات وسياسات وآليات للتنفيذ مشتركة وبنطاق زمني محدد ومؤشرات لقياس نجاح الخطة بشأن بعض القضايا وفق معايير التنمية المستدامة، يتم اختيار القائمين عليها من الناشطين في مجال الصناعات الحرفية واليدوية.
- إشراك الهيئة التنسيقية التي تمثل تلك الجهات في صنع سياسات عامة متعلقة بالصناعات الحرفية واليدوية وتنفيذها وتقييمها.
- وضع قضية الصناعات الحرفية واليدوية على رأس أولويات السياسة العامة الحكومية بالتشارك مع المعنيين بالموضوع.
- البدء في شراكة مع منظمات القطاع الخاص والمجتمع المدني باقتراح مشاريع ومبادرات مبتكرة ترتبط بالأعمال الأساسية للصناعات الحرفية واليدوية وتتوافق مع الحاجات المجتمعية ومع الخطة العامة للدولة.
- التزام الحكومة بالشفافية والنزاهة وإتاحة المعلومات للقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.
- إطلاق جوائز تقديرية في مجال الصناعات الحرفية واليدوية مثل: شهادات تقدير أو التكريم في المحافل الرسمية أو تخفيض الضرائب أو نياشين وطنية وغيرها وذلك على مستويين مستوى الهيئات الحكومية والأهلية الفاعلة ومستوي الحرفيين المتميزين.
- إدراج مناهج خاصة بالصناعات الحرفية واليدوية داخل الكتب التعليمية الإلزامية، واستحداث مدارس حرفية ودبلوم حرفي (المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2019).
- إزالة العقبات من أمام الحرفيين وتقديم المساعدة لهم بكافة الطرق والوسائل ووضع الضوابط التي تفيد لتحقيق ذلك بحيث توفر لهم الحماية وتسهل لهم ممارسة صناعتهم.

- بناء تحالفات مشتركة ترعاها الحكومة بين القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لتنسيق وتوحيد الجهود المختلفة وإيجاد خطة عمل مشتركة بين الأطراف الفاعلة.
- عقد منتدى حواري بين الفاعلين المختلفين لتبادل الخبرات والأفكار الخاصة بالصناعات الحرفية واليدوية، ومعرفة أبرز نقاط القوة ونقاط الضعف لدي كل طرف إن على مستوي الممارسات أو الخبرات.
- تحسين وتطوير اللوائح والمنظومة التشريعية لإدماج الحرفيين إلى القطاع الرسمي وذلك بالنص على ضريبة قطاعية له. وتبسيط الإجراءات التنظيمية والإدارية لتفادي التضارب وتعدد الجهات.
- الاستفادة من المعايير والخبرات والتوصيات الدولية خاصة في هذه الصناعة التي تميزت فيها عدد من الدول.
- التفكير في تدشين حملات تمويل جماعية بدلاً من سياسات الاقراض.
- إطلاق مسوح ميدانية خاصة بالصناعات الحرفية واليدوية على مستوي المحافظات والمراكز والمدن والقري لإنشاء بنك من المعلومات عن أهم الصناعات والحرف التي تميز كل منطقة جغرافية.
- وضع أكواد للصناعات اليدوية والحرفية بكافة أنواعها وأشكالها.
- الاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال كتجارب دول كل من الصين والهند ونيبال وفيتنام وتونس وغيرها من الدول.

ب. الآليات من قبل القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني

- بناء القدرات الفنية والمهارية للعاملين في المجتمع المدني والقطاع الخاص لتطوير الصناعات اليدوية والحرفية.
- إعداد نشرات دورية تخص الصناعات الحرفية واليدوية ومنتوجاتها.
- توفير فرص تدريبية للتلاميذ في الصناعات الحرفية واليدوية والمشاركة في المراقبة والإشراف على تدريبهم في مواقع العمل وتوجيههم وتقويم أدائهم.
- المشاركة في تخطيط وإعداد البرامج وصياغة المناهج الدراسية للصناعات الحرفية واليدوية مع الفاعلين الآخرين فضلا عن البرامج التدريبية وتنفيذها.
- تقديم التسهيلات المادية والبشرية كالأجهزة والمعدات وتوفير الخبرات المتخصصة والمشورة الفنية وتصميم وتطوير البرمجيات ومشاركة الخبراء والمختصين من أصحاب العمل في نشاطات الصناعات الحرفية واليدوية.
- قيام القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني بتوفير التنبؤات والتوقعات المرتبطة بالاحتياجات المحلية لسوق العمل المستقبلية وتزويد مؤسسات الدولة بهذه المعلومات.

ج. بعض الآليات من قبل وسائل الإعلام

- إدراك وسائل الإعلام المختلفة أهمية قضايا الصناعات الحرفية واليدوية باعتبار أن الصناعة فريضة إعلامية.
- تقديم نماذج مشرفة وناجحة للحرفيين والصناع الملتزمين والمهرة وتوثيق ذلك.
- إثارة حوارات ولقاءات سواء على المستوي الرسمي أو غير الرسمي عن قضايا الصناعات الحرفية واليدوية ومشكلاتها.
- القيام بدور رقابي على أنشطة الشركات والجمعيات والمراكز التدريبية العاملة في مجال الصناعات الحرفية واليدوية، ومتابعة الإجراءات الحكومية الخاصة بالصناعات الحرفية واليدوية.
- تخصيص برامج وإعلانات لتوعية المواطنين بمجالات الصناعات الحرفية واليدوية ونشر ثقافة الحرفة والصنعة.
- تكوين رأي عام مستنير إزاء قضايا الصناعات الحرفية واليدوية.

خامساً: الخلاصة

سعت هذه الدراسة بشكل أولي إلى محاولة اكتشاف أهم الفاعلين المحليين والمركزيين المؤثرين في عملية صنع سياسات الصناعات اليدوية والحرفية في جمهورية مصر العربية وذلك خلال العشر سنوات الأخيرة مع بروز عدد من التحولات والتي يمكن أن تشير بأننا على أعتاب مرحلة مختلفة من حيث خصائصها وسماتها عما قبل. ودور كل ذلك في عملية التنمية المحلية والقدرة على استيعاب أعداد الخريجين وخلق فرص عمل في المجتمعات المحلية.

ويمكن ملاحظة أن استمرارية بعض الحرف والصناعات اليدوية حتى الآن كمشاريع خاصة لعدد من الأفراد يؤكد على تسارع إنشاء بعض المشاريع الواعدة وكذلك سرعة تلاشيها حيث لم تملك القدرة على الاستمرار. والأمر الآخر هو أن حصيلة مبيعات تلك الصناعات هي المصدر الرئيسي لتمويل أنشطته اليومية والأسبوعية. ومن هناك كان لزاماً على الجهات المعنية أن تتدخل.

لكن النتيجتان المباشرتان التي يمكن الخروج بهما هي أن المشكلات التي يعاني منها قطاع الصناعات اليدوية والحرفية تتشابه مع تلك التي يعاني من قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة الصغر. النتيجة الثانية هي عدم اليقين بخصوص تلك السياسات وازدياد مساحات ما لا نعرفه عن ما نعرفه أو ما هو منشور، وكل هذا يجعلنا نتعامل بحذر مع سياسات جديدة لم تكتمل معالمها بعد، وبما أنها غير مكتملة بعد فإنها تظل في حالة غموض حتى حين.

وفي ضوء الملامح العامة التي سبق الإشارة اليها ثمة ثلاث تساؤلات على بساط البحث، الأول: يدور حول التصورات المستقبلية للصناعات اليدوية والحرفية، والثاني: أي من المناطق والأقاليم المحلية وكذلك أي من الصناعات الحرفية واليدوية التي ينبغي إيلائها الاهتمام باعتبار أن لها ميزة تنافسية محلية وإقليمية ودولية ويمكن أن تشكل أساساً لتحديث تلك الصناعات والحرف في الوقت القريب؟ والثالث: إلى أي مدي يصح الحديث عن وجود سياسات للصناعات اليدوية والحرفية واضحة فعلاً أو في طريقها إلى التبلور؟

الهوامش

(1) لم يكن هناك تعريف واضح للمنشآت والشركات الصغيرة والمتوسطة، إلى أن صدر قانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم 141 لسنة 2004م والذي عرف المنشأة الصغيرة عند تطبيق أحكامه، بأنها "كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجياً أو تجارياً أو خدمياً ولا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ولا يجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها على خمسين عاملاً. أما المنشأة متناهية الصغر فهي التي تمارس نفس النشاط ولكن يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه."، وفي ديسمبر 2015م وضع البنك المركزي المصري تعريفات أكثر تحديداً للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وفق معايير ثلاثة، هي: حجم الأعمال وراس المال المدفوع وحجم العمالة. فعلى سبيل المثال اعتبر المشروع متناهي الصفر ذلك الذي يبلغ رأس ماله أقل من 50 ألف جنيه وحجم العمالة أقل من 10 أفراد.

(2) ذكر الوزير أن إعداد هذه الاستراتيجية قد تزامن مع إطلاق مصر لأول خريطة للاستثمار الصناعي، التي تحدد الصناعات المستهدفة في كل محافظة بناء على الممكنات، والثروات المتاحة، سواء الطبيعية والبشرية، لاستهداف كل محافظة بحزمة من الحزم التنموية التي تسهم في تحسين مؤشراتها الاقتصادية. للمزيد راجع: إطلاق أول استراتيجية قومية لتطوير قطاع الصناعات الحرفية والتراثية، موقع الأهرام، متاح على الرابط التالي http://gate.ahram.org.eg/News/1641774.aspx

(3) برنامج عمل الحكومة: مصر تنطلق 2019-2021/2018-2022، رئاسة مجلس الوزراء، ص 123.

(4) رئيس الوزراء يلتقي مسئولي المجالس التصديرية للجلود والصناعات اليدوية والطباعة والتغليف، الموقع الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء، متاح على الرابط التالي: http://www.cabinet.gov.eg

(5) هي مبادرة أطلقها بنك الإسكندرية في نهاية 2016م وتعتمد على مفهوم "القيمة المشتركة" من خلال تمكين المجتمعات المحلية التقليدية وزيادة فرص تنظيم المشروعات من خلال الترويج للتراث المصري من الأعمال اليدوية والفنية الأصلية والحفاظ عليها. وتعتمد المبادرة على ستة دعامات أساسية، منها إتاحة الفرص أمام المجتمعات المهمشة اقتصاديا، وبناء القدرات والتدريب المهني لقطاع أصحاب الحرف اليدوية والحفاظ على تراث مصر الحضاري الغني بالحرف اليدوية وحماية الحرف المصرية الأصيلة من خطر الاندثار. ومساعدة أصحاب الحرف اليدوية من المصريين على النفاذ إلى الأسواق الدولية وأن يكون لهم تواجد واضح وقدرة كاملة على تسويق منتجاتهم، ودعم المجتمعات المحرومة اقتصاديا واجتماعيا من خلال توفير الحصول على التعليم الفني والتدريب المهني للعاملين؛ وتم إنشاء موقع إلكتروني لعرض المنتجات اليدوية وبيعها محليا ودوليا.
الموقع الرسمي للمبادرة متاح على الرابط التالي: http://www.ebda3menmasr.org/ar/about/

(6) السيد الرئيس يجتمع مع السيد رئيس مجلس الوزراء والسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، 2 يناير 2019م، متاح على الرابط التالي: http://www.sis.gov.egr

(7) وزيرة التضامن: 2019 سيكون عام دعم الحرف التقليدية والتراثية، 22 يناير 2019م، متاح على الرابط التالي: https://www.youm7.com

(8) الموقع الرسمي لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، متاح على الرابط التالي: http://www.msmeda.org.eg/strategy.html

(9) الموقع الرسمي لمركز تحديث الصناعة، متاح على الرابط التالي: http://www.imc-egypt.org/index.php/ar/latest-news/item/122-16

(10) جدير بالذكر أن المركز اهتم بالحرف اليدوية وجلب خبراء أجانب لتدريب صانعيها على انتاج منتج يناسب السوق الغربي تمهيدا لتصديره. وتعود فكرة مشروع إبداع مصر الي العام 2005م حتي وصل الي

معرض دائم. راجع: لقاء جريدة الأهرام المسائي مع رئيس المركز، متاح على الرابط التالي: http://www.imc-egypt.org/index.php/ar/latest-news/item/176-2016-02-23-11-09-18.

(11) الموقع الرسمي لمركز تحديث الصناعة، متاح على الرابط التالي: http://www.imc-egypt.org/index.php/ar/latest-news/item/134-2015-09-02-08-34-56

(12) المرجع السابق.

(13) الموقع الرسمي للهيئة العامة للتنمية الصناعية، متاح على الرابط التالي: http://www.ida.gov.eg/webcenter/portal/IDA/pages_aboutida

(14) الموقع الرسمي لاتحاد الصناعات المصرية، على الرابط التالي: http://www.fei.org.eg/index.php/ar/hancraft-chamber-mission-and-vision-ar

(15) المرجع السابق.

(16) دانه الحديدى ، "الحرف اليدوية": خطة عمل لتدريب العاملين بالقطاع على مستوى الجمهورية اليوم السابع ، 01 يوليه 2017.

(17) الموقع الرسمي للمجلس التصديري للصناعات اليدوية، متاح على الرابط التالي: http://eech.org.eg/

(18) الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستعلامات، متاح على الرابط التالي: http://sis.gov.eg/Story/151580?lang=ar

(19) صادرات الصناعات اليدوية ترتفع 15% وتحقق 128مليون دولار خلال 7 أشهر، متاح على الرابط التالي: https://amwalalghad.com

(20) مبادرة صنايعية مصر مشروع يهدف إلى التدريب على الحرف التقليدية والتراثية في مجالات (أعمال النحاس – الصدف – القشرة – الخيامية – الخزف – الحلى التراثية). متاح على الرابط التالي: https://akhbarelyom.com

المراجع العربية

إبراهيم، سهير حسين، (2015)، الصناعات التقليدية بين الأصالة والمعاصرة: دراسة أنثربولوجية مقارنة لصناعة الفضة والجلباب في مصر، جامعة عين شمس، كلية الآداب: حوليات آداب عين شمس، المجلد 43.

الحارثي، حسين سعيد، (2005)، حماية الصناعات الحرفية العمانية، المنظمة العالمية للملكية الفكرية ووزارة التجارة والصناعة، مسقط.

مكحول، باسم، هنطش، إبراهيم، (2006)، قطاع الصناعات الحرفية غير المنظم في الأراضي الفلسطينية: الوقاع والآفاق، القدس، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني.

ماضي وآخرون، .نجلاء محمد أحمد، (2014)، توظيف أقمشة المخرمات في استحداث تصميمات طباعية كمدخل تجريبي للطباعة اليدوية لخدمة الصناعات الصغيرة، مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي، المجلد 35، العدد 4، أكتوبر – ديسمبر.

عبد اللطيف، علاء الدين أسامة، (2016)، الحرف والصناعات اليدوية كأداة للجذب السياحي في مصر بالتطبيق على منطقة خان الخليلي، مجلة كلية السياحة والفنادق، جامعة الفيوم، المجلد العاشر، العدد 1/1، مارس 2016م.

ستيفتانج وأخرون، بيرتلزمان، (2004)، التنمية الاقتصادية المحلية، البنك الدولي، سبتمبر، ص 9.

محمد، محمد عبد الفتاح، (2002م) الاتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الاجتماعية: أسس نظرية ونماذج تطبيقية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

الربابعة، فاطمة علي محمد، (1995)، دور مجالس الخدمات المشتركة في التنمية المحلية في الأردن: دراسة ميدانية، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير.

عيسي، د.محمد عبد الشفيع، (2008)، مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الاجتماعية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 43 – 44/ صيف – خريف.

الحرف والصناعات اليدوية، (2015)، الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، المملكة العربية السعودية.

بلانشيه، نيكولا، (2019)، الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطي، صندوق النقد الدولي.

عبد الدايم، هبة، (2017)، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بنك الاستثمار القومي، قطاع الاستثمار والموارد، دراسات دورية، العدد الثالث، فبراير.

المشروعات الصغرة والمتوسطة: عماد التنمية الاقتصادي في مصر، اتحاد المصارف العربية – إدارة الدراسات والبحوث، متاح على الرابط التالي: http://www.uabonline.org

الاقتصاد الإبداعي: تعزيز سبل التنمية المحلية، (2013)، الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اليونسكو.

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، (2019)، صندوق النقد العربي.

هدهود أيمن، عبد الوهاب أحمد، (2017)، مقترح للأجندة التشريعية للجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمجلس النواب، القاهرة، المركز المصري لدراسات السياسات العامة.

الجريدة الرسمية، قانون رقم 95 لسنة 2018 بإصدار قانون الهيئة العامة للتنمية الصناعية، العدد 23 مكرر أ، 11 يونيه 2018.

قرار وزير التجارة والصناعة، رقم 760 لعام 2013، جريدة الوقائع المصرية، العدد 261، 18 نوفمبر 2013.

لائحة أنشطة الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2007.

قرار رئيس الوزراء رقم 1792 لعام 2016، الجريدة الرسمية – العدد 25 مكرر (و) 30 يونيو عام 2016.

الموقع الرسمي للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، متاح على الرابط التالي:

www.aidmo.org

الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستعلامات، تمت زيارته في 29-10-2019م، على الرابط التالي:

http://www.sis.gov.eg

ورشة عمل: التمويل متناهي الصغر – الإطار القانوني ومتطلبات الانطلاق، (2015م) الهيئة العامة للرقابة المالية، 6 أبريل.

الموقع الرسمي لصندوق دعم الصناعات الريفية والبيئية والانتعاش الريفي، متاح على الرابط التالي:

http://elsandook.weebly.com/

الموقع الرسمي للمجلس القومي للمرأة، متاح على الرابط التالي:

https://ncw.gov.eg/ar/ecatalog-al-masrya-2/

الموقع الرسمي للاتحاد التعاوني الانتاجي، على الرابط التالي: http://pcu-egypt.org/activity-ar/role-ar/

الموقع الرسمي لبنك الاسكندرية، متاح على الرابط التالي:

https://www.alexbank.com/retail/about-us/media-and-news/2018/2-may.html

الموقع الرسمي لدار النسجيات المرسمة، متاح على الرابط التالي:

http://www.fineart.gov.eg/arb/musem/Musem.asp?IDS=23

الموقع الرسمي لوزارة التنمية المحلية، متاح على الرابط التالي:

https://mld.gov.eg/ar/projects

الموقع الرسمي للهيئة العامة لقصور الثقافة، متاح على الرابط التالي:

https://www.gocp.gov.eg/Section.aspx?SectionID=75

الموقع الرسمي لمحافظة الإسماعيلية، متاح على الرابط التالي:

http://www.ismailia.gov.eg/Pages/default.aspx

الموقع الرسمي لمركز الحرف التقليدية بالفسطاط، متاح على الرابط التالي: http://www.foustatcenter.gov.eg

الموقع الرسمي لوكالة الغوري، متاح على الرابط التالي: مركز الحرف التقليدية بالفسطاط http://www.fineart.gov.eg/arb/musem/Musem.asp?IDS=21

الصناعات اليدوية في مصر: هل نحن على الطريق الصحيح، (2019) المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ندوة قام بها المركز، متاح على الرابط التالي:

.http://www.eces.org.eg/ar/Default.aspx

المراجع الإنجليزية

William J. Coffey, Mario Polèse,(1984) The concept of local development: A stages model of endogenous regional growth, Papers of the Regional Science Association, December, Volume 55, Issue 1, pp 1.

LEAH MCGRATH GOODMAN, (2016) The Persian Rug Trade Is Back in Business!, available at: https://www.newsweek.com/persian-rugs-iran-sanctions-428789